# شكـر وعرفان

**قال تعالى:" وَإذ تَأَذَنَ رَبُكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأزيدَنَكُمْ"**

**وقال الرسول صلى الله عليه وسلم:" مَنْ لَمْ يَشْكُر الْنَاسَ لَمْ يَشْكرْ الله"**

**ويقال:" من علمك حرفا صرت له عبدا"**

**فنشكر الله عز وجل الذي أمدنا بالصبر والعون لإتمام هذا البحث حمدا يليق بعظمة شأنه وعلو مقامه والصلاة والسلام على خير خلق الله.**

**وعليه نحيي تحية إجلال وتقديرا لأستاذنا المشرف " زيتوني محمد" الذي واكب هذا العمل منذ بدايته شاكرين له على كل الجهود المبذولة في تقويم عوج هذا العمل وتصويب خلله.**

**كما أن لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الذين مهدو لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا، كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تكن متعلما فأن لم تستطع فأحب العلماء فإن لم تستطيع فلا تبغضهم.**

**وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة واحدة أو دعوة صالحة.**

# إهـــداء

**إلى الذين خصهما الله بالطاعة، وميزهما برقى المنزلة، وجعل بين أيدهما مفاتيح الجنة إلى الوالدين العزيزين.**

**إلى من أنار دربي وأهداني الحياة بكل معانيها وشمخ له رأسي وعالت به همتي وفخرت به اسما لوجوده في حياتي إلى الحبيب الغالي والدي.**

**إلى من تجرعت من حنانها دفئا ومن تربيتها خلقا لأنعم بالرحمة وأخذ بيدي إلى طريق العلم والمعرفة قرة عيني أمي الحبيبة.**

**إلى الذين رافقوا مسيرتي إخوتي وأخواتي وكل أفراد عائلتي، إلى الأهل والأقارب والأصدقاء في كل مكان، إلى جميع الرفقاء والزملاء في المشوار الدراسي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل**

**سعدية**

# إهـــداء

**إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم**

**إلى روح أختي سهيلة رحمها الله وجعلها طير من طيور الجنة**

**إلى أمي التي هي جميع النساء الطيبات هي كل الأشياء البيضاء التي لا تكتب بل ترتل في دعاء فأمي لا تقدر بثمن فهي جنتي وعيني وهي سبب ضحكتي وبسمتي أنا لا أجيد الكتابة عن أمي فلا أحد يستطيع وصف جزء من الجنة**

**إلى أبي الذي لا يكرره الزمن فلا مثيل لي أبي لو بحثت فوق الدهر دهرا فأبي حبا يحكيه دعائي دائما فهوا رجل بحضارة عشرة أجيال رجل لا يحكى بالحرف ويقال ففي نظر العالم انت أبي وفي نظري انت العالم**

**أبي عزي وفخري وهو سبب حلمي وسعادتي فإن كانت الجنة تحت أقدام الأمهات فأنت جنة نفسها يأبي**

**إلى عائلتي صغيرة والكبيرة مداح فهي وطني وانا من دونهم غربة فهم كضحكات المطر التي تبلل بالحب روحي**

**إلى رفيقاتي وأخواتي أزهار سعدة سعدية نوال كريمة ميلودة**

**إلى كل من دعمني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.**

**كريمة**

## فهرس الأشكال:


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مثلث الاستراتيجية الجزائرية | 29 |
| 02 | المقاربة الجزائرية ودورها الإقليمي | 30 |

# فهرس المحتويات

الفهرس


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **خطة البحث** | |
| **مقدمة** | 1- 11 |
| الفصل الأول: تحليل السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل | 13- 51 |
| المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في الساحل الإفريقي | 14 |
| المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية | 14 |
| المطلب الثاني: جيوبوليتكية في منطقة الساحل | 21 |
| المبحث الثاني المقاربة الجزائرية والآليات التي تطرحها | 27 |
| المطلب الأول: محتوى المقاربة الجزائرية | 27 |
| المطلب الثاني: الآليات التي تطرحها المقاربة الجزائرية | 35 |
| المبحث الثالث: التحديات التي تعرقل تطبيق المقاربة الجزائرية | 40 |
| المطلب الأول: المشاريع المنافسة للمقاربة الجزائرية | 40 |
| المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة | 45 |
| الفصل الثاني: انعكاسات الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي | 53- 80 |
| المبحث الأول: الأدءات السياسية والأمنية في الساحل الإفريقي | 54 |
| المطلب الأول: الأداء السياسي | 54 |

المطلب الثاني: الأداء الأمني 61

المبحث الثاني: الأداءات الاقتصادية والاجتماعية في الساحل الإفريقي 67

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي 67

المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي 75

خاتمة 82

قائمة المراجع 85

فهرش الأشكال 90

فهرس المحتويات 92

# مقدمـــة

مقدمة:

خلال الحرب الباردة شهد الأمن بشكل خاص والدراسات الأمنية عامة نقلة نوعية، إذ عرف توسعا كبيرا ليشمل عدة مجالات ولا يقتصر فقط على الصراع العسكري بين الدول وإنما الجانب الاقتصادي والسياسي والبيئي والإنساني....إلخ.

وبالنظر إلى كون القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا تشهد بروز تهديدات جديدة وتفاقم لأخرى القديمة، على غرار النزاعات الحدودية أو الأثنية بين دول المنطقة وتزايد الجريمة المنظمة والخطر الإرهابي ومع ارتفاع حجم التحديات والمخاطر التي شهدها الساحل الإفريقي فقد أصبح من الضروري البحث عن أنجع السبل والوسائل لاحتواء أو التقليل من حجم هذه التحديات الموجودة .

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بؤرة توتر ومصدر تهديد للأمن، نظرا لما تحمله من تناقضات بنيوية مرتبطة ببناء الدولة الوطنية من فشل السياسات التنموية وغياب الاستغلال الرشيد والأمثل للإمكانيات المتاحة، كل ذلك أدى إلى إنتاج أنظمة عاجزة قوبلت بالرفض من قبل شعوبها، فكانت بذلك مسرحا للصراعات والعصيان المدني والانقلابات العسكرية والتنظيمات المسلحة.

إن تفعيل الدور الجزائري في الفضاء الجيو سياسي الإفريقي وخصوصا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل مما يجعلنا إلى محاولة تلمس الجزائر لمقاربة الدور كمحدد مهم في العلاقات الدولية اتجاه العمق الإفريقي.

## I مبررات اختيار الموضوع

### المبررات الذاتية

لا يخل أي باحث من رغبة ذاتية تدفع به لإنجاز بحثه كدافع الفضول حول معرفة ودراسة الدور الخارجي للجزائر في منطقة الساحل خاصة كان فيه تردد من قبل معظم الباحثين في دراسة الموضوع، وذلك للغموض والتعقيد الذي تتميز به السياسة الخارجية الجزائرية، وكذا الرغبة في معرفة خلفيات الاهتمام الإقليمي والدولي بمنطقة الساحل بالرغم ما تحمله من أزمات ومشاكل على جميع المستويات وفي الأخير محاولة التعرف على الدور الخارجي الريادي في المنطقة.

**المبررات الموضوعية**

تقديم دراسة حول الدور الخارجي للجزائر في تحقيق الأمن في منطقة الساحل من الفترة 1999- 2016 خاصة في ظل التهديدات تجعل من الجزائر محل تهديد لها، بالإضافة إلى لفت الانتباه صناع القرار إلى أهمية وضرورة تعزيز الدور الخارجي للمحافظة على الأمن والسلم في المنطقة في ظل التهديدات الأمنية التي تتعرض لها، وكذا تدعيم المكتبة الجزائرية بمرجع أكاديمي جديد يساعد المهتمين بمعرفة أهم الأدوار التي تقوم الجزائر من بناء السلم والاستقرار في القارة الإفريقية.

## II أهداف البحث

**الأهداف العلمية**

تهدف الدراسة من الناحية العلمية في أنها ستقدم أبعاد جديدة والتطورات للدور الخارجي للجزائر في تحقيق الأمن في منطقة الساحل، بالإضافة إلى معرفة وإبراز دور المقاربة الأمنية كفاعل رئيسي في المنطقة، لذا سنحاول معرفة الدور الخارجي والريادي الذي تلعبه الجزائر في المنطقة.

**الأهداف العملية**

تهدف الدراسة من الناحية العملية إلى جذب انتباه صناع القرار إلى أهمية المنطقة، فأمن هذه الأخيرة هو من أمن القومي الجزائري وكذا تقديم توصيات وما يجب تسليط الضوء عليه في المنطقة ومنه سنحاول تقديم مجموعة من التوصيات لصناع القرار.

## III أدبيات البحث

**1- الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الجزائرية**

**1-1** دراسة دالع وهيبة بعنوان دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006 [1] حيث تناولت في إشكالية موضوعها مدى تأثير العوامل الخارجية على السياسة الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 1999- 2006 وأجابت عن هذه الإشكالية بثلاث فصول، وكل فصل احتوى على ثلاث

1- دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**، 1999- 2006، مذكرة الماجستير،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2007- 2008).

مباحث وفي ختام لدراستها قامت بالتوصل إلى مجموعة النتائج حول تأثير العوامل الخارجية على السياسة الخارجية من بينها، الدول النامية هي أكثر الدول عرضة لضغوطات العوامل الخارجية، بخلاف الدول المتقدمة ولذلك تلعب موازين القوى دور بارز في فهم سبب اختلاف تأثير العوامل الخارجية من دولة إلى أخرى بالإضافة إلى تنويع الشركاء قاعدة أساسية اعتمدتها الجزائر في سياستها الخارجية كأساس للخروج من دائرة النفوذ الفرنسي الذي ظل يسيطر على السياسة الجزائرية في كافة المجالات، ولكن ما ينتقد في هذه الدراسة أنها ركزت فقط على العوامل الخارجية في السياسة الخارجية وأهملت العوامل الداخلية ومن هذا المنطلق سنحاول معرفة الدور الخارجي للسياسة الجزائرية خاصة إقليميا.

**2-1** دراسة مهدي مريم بعنوان الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي [1] حيث تناولت في إشكالية موضوعها كيف توظف الجزائر دبلوماسيتها لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي؟ وجاءت دراستها بثلاث فصول، حيت وصلت في نهاية دراستها إلى أن الدبلوماسية الجزائرية قد بادرت من أجل مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي بالتعاون مع دول الجوار التي تقاسمها حدودا واسعة، لما تشكله الظاهرة من تهديد على أمنها الداخلي، إضافة إلى انتشار الفقر، المجاعة والأمراض المرتبطة بضعف التنمية والهشاشة الاقتصادية لدول المنطقة الساحل وما ينتقد في الدراسة أنها تكلمت فقط على مهدد واحد لمنطقة الساحل، وتغافلت عن بقية التهديدات الأمنية الجديدة مثل الجريمة المنظمة، لذا سنحاول معرفة تلك التهديدات الجديدة التي تواجه المنطقة.

**2- الدراسات التي تناولت الأمن في منطقة الساحل**

**2-1** دراسة بشكيط خالد بعنوان دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي [2] وكانت إشكالية موضوعه كيف تحقق المقاربة الأمنية الإنسانية الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي؟ تناولت الدراسة ثلاث فصول وكانت خلاصة دراسته بأن نجاعة المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي من خلال مخاطبتها للأسباب العميقة والجوهرية للتحديات الأمنية في المنطقة الفقر، الجوع، الأوبئة...

1- مهدي مريم، **الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي**، مذكرة الماجستير،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013).

2- بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2010-2011.

وبالتالي فإن أي رغبة حقيقية في القضاء ومعالجة ظاهرة الانفلات الأمني في المنطقة، يجب أن تبلور آليات ناجحة تستهدف التنمية للمنطقة وما ينتقد في هذه الدراسة أنها ركزت فقط على جانب واحد وهو من الناحية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي وأغفلت بقية مجالات الأمن الأخرى كالجانب الاقتصادي، الأمني، السياسي، وهذا ما سوف نحاول دراسته والتطرق إليه.

**2-2** دراسة قط سمير بعنوان البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري[1].

وجاءت إشكالية موضوعه ماهية طبيعة و حدود تأثير التهديدات والمخاطر التي تعرفها منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي على الأمن الجزائري؟ وفي معالجته لهذه الإشكالية تناول أربع محاور، وكانت الخاتمة في دراسته عبارة عن تبرير وتوضيح لاختياره مواضيع المحاور، وما ينتقد في هذه الدراسة أنها ركزت فقط على التهديدات التي تواجه منطقة الساحل وتغافلت عن الدور الخارجي للجزائر الذي تلعبه في الحفاظ على الأمن في هذه المنطقة، لذا سنحاول معرفة والتطرق للدور الذي تلعبه الجزائر في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

**3- الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية للجزائر ودورها في تحقيق الأمن لمنطقة الساحل**

**3-1** دراسة ظريف شاكر بعنوان البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات [2] وكانت إشكالية دراسته إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التهديدات الموجودة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن القومي الجزائري؟ وكيف توظف القوى الكبرى هذا الانكشاف الأمني لاختراق المنطقة؟ جاءت في هذه الدراسة أربع فصول، وأما في الخاتمة فكانت عبارة عن استنتاجات من بينها إن العقيدة الاستراتيجية للأمن القومي الجزائري لم تصل بعد لتجاوز العقلية التقليدية والتي مفادها الاستعمال المفرط للقوة العسكرية الخالصة في جميع القضايا والمشاكل التي يمكن أن تمس الأمن الجزائري وكذلك بلورة آليات ناجحة تستهدف التنمية للمنطقة من أجل القضاء على الفقر، المجاعة، الأوبئة والتهميش السياسي وبناء آليات فعالة للحكم الراشد، إلا أن هذه الدراسة تجاهلت الأبعاد المختلفة للأمن مثل الدور الذي تلعبه الجزائر في المنطقة من الجانب السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، وكذا أهم المشاريع المنافسة للجزائر في المنطقة.

1- قط سمير، **البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه 2016- 2017.

2- ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2008- 2010.

**2-3** دراسة دالع وهيبة بعنوان السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014[1] وكانت إشكالية دراستها إلى أي مدى استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية تحقيق أهدافها بمنطقة الساحل الإفريقي في ظل المتغيرات التي شهدتها الفترة من 1999- 2014؟ تناولت ثلاث محاور للإجابة عن هذه الإشكالية واختتمت دراستها بمجموعة من النتائج كانت أبرزها على أن سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي على جملة من مبادئ أهمها دعم الدولة الوطنية والوحدة الترابية وبناء تصور شامل يجمع بين الأمن والتنمية ودعم مساعي السلم واستقرار.

وتعد الاعتبارات التاريخية والجغرافية دوافع أساسية الاهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى أن أمن الجزائر لا يمكن أن يضعه لها حد وإنما تضعه هي لنفسها عبر البحث عن كل السبل والوسائل المتاحة والممكنة من أجل توفيره لأفرادها ومؤسساتها بشكل يحفظ لها كيانها وسيادتها الداخلية، ويحفظ لها مكانتها داخل المحيط والدائرة الإقليمية التي تنتمي إليها، صحيح أن هذه الدراسة شملت كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل ولكن ما أغفلته هذه الدراسة هو مختلف الأدوار التي تقوم بها الجزائر من جانب سياسي، اقتصادي أمني نحو منطقة الساحل وهذا ما سوف نحاول معرفته والتطرق له.

## IV المشكلة البحثية

تعتبر البيئة الأمنية في منطقة الساحل اختبارا حقيقيا لمدى قدرة الجزائر على تفعيل دورها فيها، فقيام التهديدات بها هو بمثابة تهديد للأمن القومي الجزائري، لذا الجزائر تلعب دور الفاعل في محيطها الإقليمي وخاصة في الساحل الإفريقي بالنظر للامتداد الجغرافي، وكذا نظرا لمبادئ وثوابت سياستها الخارجية التي لا تزول كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول بالإضافة إلى الحدود التي بينهم.

ومن هنا نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **إلى أي مدى ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل بما يخدم مصالح وحاجات شعوب المنطقة؟**

هذه المشكلة البحثية تستدعي إثارة مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل المقاربة الأمنية الجزائرية نحو منطقة الساحل؟

1- دالع وهيبة، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي،1999 – 2014**، أطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية"،2013- 2014 ).

2- ما هو انعكاس أداء السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل؟

**V حدود المشكلة البحثية**

**1- الحدود الزمانية:**

سيكون البحث مضبوطا زمنيا وذلك من الفترة الممتدة 1999- 2016 نظرا لما شهدته السياسة الخارجية من تحرك سواء إقليميا أو دوليا خلال هذه الفترة.

**2- الحدود المكانية:**

يمكن حيز البحث حول منطقة الساحل الإفريقي كون هذه الأخيرة تشهد أكثر التوترات والتهديدات للأمن ومن يسيطر على هذه المنطقة سيسيطر على القارة الإفريقية، وأكثر من هذا فحدود هذه المنطقة وأمنها هي من أمن القومي الجزائري بحكم الجوار.

**الحدود الموضوعية**

موضوع البحث مضبوط بالسياسة الخارجي التي تقوم به الجزائر من أجل تحقيق الأمن في منطقة الساحل والجزء الثاني تضمن انعكاس أداء السياسة الخارجية نحو منطقة الساحل.

**VI فرضيات البحث**

**الفرضية الرئيسة**

تؤدي الجزائر دور مهما في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، فهي تؤثر بشكل مباشر على التفاعلات التي تحدث بالمنطقة وعليه فهي الأقرب لفهم طبيعة هذه التفاعلات ونوع الإدارة التي وجب إتباعها باستجابة لمثل هذا الواقع المركب وذلك من خلال مقاربة تدعى بالمقاربة التنموية مما يعطي لهذه المقاربة مصداقية أكثر لدى شعوب دول الساحل .

**وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الجزئية.**

**1**- تتركز المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل على ثوابت أساسية في السياسة الخارجية الجزائرية كمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية ورفض التدخل الخارجي مما يعطي مصداقية لتطبيق هذه المقاربة في منطقة الساحل.

2- كلما كان دور السياسة الخارجية الجزائرية فعالا اتجاه منطقة الساحل، كلما زادت إمكانية مواجهة التهديدات وفرض عملية بناء السلم.

## VII أدوات التحليل

سنقوم بتحليل ودراسة مشكلة البحث باعتماد على الأطر النظرية والمنهجية والمفاهمية التالية:

### 1- الإطار النظري

سنحاول من خلال الجزء من أدوات التحليل التطرق إلى مدرسة كوبنهاغن لأنها هي الأقرب لتحليل إشكالية بحثنا، كون هذه المدرسة تجمع الأمن الشامل، وهذا ما تقوم به الجزائر في سعيها لتحقيق الأمن بكافة جوانبه في منطقة الساحل لذا سنحاول معرفة وتسليط الضوء على هذه المدرسة.

**مدرسة كوبنهاغن:** هي مدرسة نشأت في أوائل التسعينات في مدينة كوبنهاغن الدانماركية إذ يعتبر باري بوزان أهم المنظرين فيها جاءت المدرسة لتوسع نظرتها للأمن شاملة بذلك البيئة والمجتمع والاقتصاد وكافة القضايا المتعلقة بالأمن، الذي كان مقتصرا فقط على القوة التقليدية العسكرية .

مستويات التحليل عند كوبنهاغن : الفرد، الدولة، النظام الدولي، حيث يقول بوزان بأن أمن الفرد والدولة متعلق بأمن الدولة نفسها هي من تسخر لأمن داخلها[1].

القطاعات الجديدة للأمن: هي مؤسسات أتت بها مدرسة كوبنهاغن بالإضافة للقطاع العسكري ظهرت عدة قطاعات جديدة منها القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي والبيئي، ويتم التميز بين كل قطاع وآخر عبر طبيعة التهديد الذي تتعرض له هذه القطاعات ومثال ذلك:

1- أوشن نصر الدين، **مدى تأثر حقل الدراسات الأمنية بالتنظير في حقل العلاقات الدولية**، 2012- 2013،في nassro ouchene- academia.edu(10.04.2018)

القطاع السياسي: غياب الاستقرار السياسي، والانقلابات، معارضة.

القطاع الاقتصادي: ديون، الأزمات والعقوبات الاقتصادية، الفقر، غياب الأمن الغذائي.

القطاع الاجتماعي: الهجرة، الجريمة المنظمة، اللاجئين.

القطاع البيئي: التلوث، الكوارث الطبيعية[1].

ومن هنا يتضح لنا بأن دور الخارجي للجزائر في تحقيق الأمن في منطقة الساحل يستوجب عليها ملامسة كافة جوانب الأمن وذلك من الجانب السياسي والاقتصادي وكذا الجانب الاجتماعي.

**2- الإطار المنهجي**

**2-1 المنهج التاريخي**

مقصدنا من استخدام المنهج التاريخي هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول أن يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير، فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين الظاهرة أو حادثة ما ووضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه.

فالمنهج يتضمن خطوتين أو عمليتين أولهما جمع البيانات أي الوثائق والمعلومات وثانيهما الربط بين الواقعة والوضع السائد في تلك الحقبة في الزمن ( أي تفسير الواقعة بناء على البيانات المجموعة بشأنها) وهذه الخطوة الثانية تطرقنا إليها وبقى لنا التطرق للخطوة السابقة التي أساسها يبنى العمل التفسيري[2].

1- أوشن نصر الدين، مرجع سابق.

2- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات**،(الجزائر: د. ط4، 2004) ص. 56- 60.

**2-2 المنهج الوصفي:**

يستخدم هذا الأسلوب لدراسة الواقع أو ظاهرة ما ويهتم بوصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كيفيا أو كميا، إذ التعبير الكيفي يعطينا وصفا للظاهرة موضحا خصائصها في حين يعطينا التعبير الكمي وصفا رقميا موضحا مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

يرتبط هذا الأسلوب (المنهج) بمجال الدراسات الإنسانية التي يصعب فيها تطبيق المنهج التجريبي ولكن لا يقتصر هذا الأسلوب على هذه الدراسات بل يستخدم أيضا في مجال الظواهر الطبيعية مثل وصف الظواهر الفلكية والكيميائية والفيزيائية.

**خطوات المنهج الوصفي**

أ- الشعور بمشكلة البحث وجمع البيانات التي تساعد على تحديدها.

ب- تحديد المشكلة وصياغتها بشكل محدد.

ت- وضع فرض أو مجموعة فروض لحلول مبدئية للمشكلة.

ث- وضع الافتراضات أو المسلمات التي سيبنى عليها الباحث دراسته.

ج- اختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة.

ح- اختيار أدوات البحث من استبيان أو مقابلة أو اختيار أو ملاحظة.

خ- جمع المعلومات بطريقة منظمة ودقيقة.

د- الوصول إلى النتائج و تنظيمها وتصنيفها[1].

**2-3 المنهج المقارن:** وأحيانا تسمى بالدراسات المقارنة ونعني بالمقارنة نشاطا فكريا يستهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر التي يجمعها قدر من التشابه وقدر من الاختلاف وتستهدف تفسير دلالات التشابه والاختلاف في الظواهر التي تجمعها سمة مشتركة وتتضمن المقارنة خمسة أركان رئيسية:

1- ذوقان عبيدات وآخران، **البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه** ( الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، د. ت)، ص. 13، 14.

- وجود ظواهر يجمعها قدر من التشابه وقدر من الاختلاف فلا مقارنة بين الظواهر المتشابهة والمختلفة تماما.
- أن تستهدف المقارنة إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف.
- تجمع الظواهر المختلفة سمة مشتركة.
- تسعى المقارنة للتفسير.
- تسعى المقارنة للتعميم.

**خطوات المقارنة:**

- صياغة المشكلة البحثية.
- صياغة الفرضيات.
- تحديد المتغيرات.
- جمع البيانات وعملية التفسير[1].

**الإطار المفاهيمي**

سنحاول من خلال هذا الجزء شرح أهم المفاهيم والمصطلحات التي تم اعتمادها لتحليل موضوع بحثنا

**1- السياسة الخارجية**

تعريف حامد ربيع:" جمع صور النشاط الخارجي، حتى لو لم تصدر عن دولة كحقيقة نظامية"[2].

تعريف فيرنس وسنايدر:" منهج للعمل أو المجموعة من القواعد أو كلاهما تم إختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[3].

1- محمد زيتوني، الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية: دراسة حالتي تونس ومصر، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017- 2018، ص. 29.

2- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ( مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998)، ص. 07.

3- **المكان نفسه**، ص. 07.

تعريف مودلسكي:" نظام أنشطة الذي تطوره المجتمعات لتفسير سلوكيات الدول الأخرى وإقامة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية[1].

تعريف مازن الرمضاني: السلوك الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار.[2]

**2- الأمن في منطقة الساحل:**

يرتبط الأمن في الساحل والصحراء بعناصر متداخلة لابد من تمييز بعضها من بعض بهدف تفكيك مختلف العناصر التي تفرض معالجة أوسع وتحليلها لئلا تقع أي قراءة في تأييد السلوك الرسمي في المنطقة والخطاب المعتاد بشأنها، فربما لا يظهر من المشكلة إلا بعض ملامحها، بينما تغيب عناصر جوهرية أخرى، وفي هذا الصدد لا يمكن إغفال خصوصية الأمن عبر الحدود في الساحل والصحراء، إذ يتعلق الأمر بمنطقة ذات خصوصية جغرافية وسياسية نتجت من عناصر فاعلة وتاريخية أسهمت في إيجاد واقع المنطقة أو تكوينه، وثمة ضرورة للبحث في حجم التهديدات الأمنية الحقيقية في المنطقة وذلك بقياس حجم الفاعلين المساهمين في تنامي الظاهرة الأمنية فيها ومستوى القدرات المحلية في التعامل مع مشكلاتها وخاصة عبر اعتماد أشكال التعاون الأساسية التي أخذت تبرز في المنطقة[3].

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.08.

2- **المكان نفسه**، ص. 08.

3- كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1 2014)، ص.33.

# الفصـــل الأول:

# تحليل السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل

تشكل منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر الحزام الأمني لجنوبها لأنها تشكل عمق استراتيجي والتهديدات الأمنية لاستقرار الأمن الوطني، فالشريط الساحلي الصحراوي هو قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، لذا فان اهتمام الجزائر بما يجري بالمنطقة يرجع إلى أن المنطقة شكلت حيز لاستقطاب القوة الخارجية، حيث أصبحت من بين أكثر المناطق في العالم التي شهدت حالة انهيار، وكذا الانفلات الأمني.

ومنه فإن الجزائر ترى بأن أمن المنطقة هو من مسؤولية دول تلك المنطقة، كما أنها ترفض أي تدخل أجنبي فيها فالجزائر تبنت مقاربة أمنية إقليمية تقوم على أولوية العمل الأمني الإقليمي المشترك بين دول إقليم الساحل الإفريقي فهي ترتكز بدرجة كبيرة على مبادئ الديبلوماسية الإنسانية القائمة على حماية حقوق الإنسان والتنمية بهدف الوقوف ضد مختلف التهديدات الأمنية والتي نتجت على التوترات والصراعات التي تشهدها المنطقة.

## المبحث الأول: التأصيل المفهومي للسياسة الخارجية الجزائرية ومنطقة الساحل الافريقي:

### المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية

**أولا– تعريف السياسة الخارجية:** هي بمثابة توسع لسياستها الداخلية التي وضعتها الثورة المجيدة لأنها تحرص على خدمة الشعب الجزائري، ومن هنا فإنها تضع مصالح شعبها ضمن أولوياتها عن طريق بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات سيادة مطلقة وذلك بضمان الاستقلال الوطني ورفض التدخل الأجنبي مهما كان شكله، وكذا القضاء وعدم وجود قواعد عسكرية فيها إضافة إلى الدفاع وحماية السيادة وسلامة ترابها الوطني[1].

**ثانيا– مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:**

تتلخص مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلا عن التسوية السلمية للنزاعات تبلورت هذه المبادئ في إطار برنامج طرابلس في جوان 1962 المقترح غداة الاستقلال من طرف المجلس الوطني للثورة، الذي كرس التزام الدولة الجزائرية في سياستها الخارجية بمهة الكفاح ضد الإمبريالية ومساندة الحركات التحررية في العالم، فبخصوص مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فقد ساهمت الثورة الجزائرية في إصدار القرار الأممي رقم 1514 المتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير، والاستقلال وذلك 14 ديسمبر 1960 وكان ذلك بفضل عاملي أساسين وهما[2]:

1- جهود ديبلوماسية مناضلي الخارج الذين خاضوا معارك كبيرة كان لها صدى واسعا في اجتماعات اللجنة السياسية للأمم المتحدة في دورتها الخامس عشر التي تزامنت مع أحداث 11 ديسمبر 1960 التي أكدت للعالم إسرار الشعب الجزائري على تقرير المصير، وقد وصل هذا الإسرار أروقة الأمم المتحدة، كما ضمن بعد ذلك كل من دستور 1976 ثم دستور 1986 مبدأي عدم الانحياز وعدم المشاركة في أي تدخل عسكري خارج الحدود الجزائرية، فالمادة 90 من دستور 1976 تنص على وفق المبادئ عدم الانحياز وأهدافه تناضل الجزائر من أجل التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول "، وتنص المادة 89 الخاصة على عدم مشاركة الجيش الجزائري خارج الحدود الجزائرية فورد فيها ما يلي:" تمتنع الجمهورية الجزائرية طبق لمواثيق

1- زعيتري يوسف، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول العربية 2011– 2016**، مذكرة الماستر ،(جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017)، ص. 32.

2- قط سمير،" **السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات و المحددات**"، في https // : www.google .dz/amp/demochatjcac.de/% 3fp :438 478 amp :1.(2018.03.28)

الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية عن الالتجاء للحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرياتها..."، ظلت هذه المبادئ توجه السياسة الخارجية الجزائرية طيلة عقود بعد الاستقلال فقد طرئت تطورات على صعيد العلاقات الدولية خاصة منها انهيار النظام الثنائي القطبية التي ضيقت من هامش مناورة الجزائر الخارجية وتوقع الجزائر على نفسها بانشغالها بأوضاعها الداخلية السياسية والأمنية لتزداد الأوضاع تعقيدا في الوقت الراهن خاصة ما تعلق بجوار الجزائر المضطرب مع تبعات الربيع العربي والساحل الإفريقي بأزماته المتعددة والتزام الجزائر بشركات استراتيجية وأمنية مع القوة الكبرى[1].

تبدو الجزائر متمسكة بالإطار المرجعي الذي رسمته الثورة الجزائرية في سياستها الخارجية، رغم كل التحولات المذكورة... ويظهر ذلك جليا في ما يتعلق بالقضتين الفلسطينية والصحراوية والتأكيد على الحلول السلمية بخصوص الأزمة الليبية، والتأكيد على عدم التدخل العسكري في المشاكل الأمنية التي يعرفها الجوار خاصة ما يحدث في مالي من تمرد للطوارق وانتشار للجماعات الإرهابية[2].

**ثالثا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية:** هنالك العديد من المحددات التي تحدد طبيعة السياسة الخارجية منها ما هو جغرافي ومنها ما هو اقتصادي وحتى الثقافة السياسية وهي كالتالي:

**1- المحددات الجغرافية:**

**1-1 الموقع الجغرافي:** الجزائر تتموقع في مركز المغرب العربي بين جناحيه الشرقي والغربي إضافة إلى أنها تتوغل في عمق الصحراء بما تحتويه من نزاعات ويرجع ذلك بحكم الجوار الجغرافي، وطول الحدود الجغرافية بالخصوص مع النيجر ومالي فهاتان الأخيرتان معروفتان بعدم الاستقرار الأمني، وكذلك تعتبر الجزائر بوابة رئيسية نحو إفريقيا وأوروبا، فالمساحة الشاسعة توفر عمق دفاعي واستراتيجي، فالعامل الجغرافي يعتبر عاملا رئيسيا في استراتيجية أي دولة[3].

**1-2 اتساع المساحة:** حيث تقدر مساحة الجزائر 2381741كلم$^2$، مما يجعلها تحتل المرتبة الأولى إفريقيا والعاشرة عالميا بمعنى أنها تحتوي على 1/12 من مساحة القارة الإفريقية.

---

1- قط سمير، **"السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات "**، مرجع سابق.

2- **المكان نفسه.**

3- بوديسة أحمد، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي 2011- 2015**، مذكرة الماستر، ( جامعة بومرداس: كلية الحقوق، 2015- 2014)، ص.22.

**1-3 التضاريس**: للتضاريس دور مهم في غالب الأحيان، فمثلا لا يمكن لأي دولة بسط نفوذها على دولة ذات تضاريس صعبة ووعرة وللجزائر هذه الميزة فهي تمتلك تضاريس يصعب التحكم فيها، ما يزيدها أمنا واستقرار وهذا ما شهدناه إبان الثورة التحريرية.

**2- الثقافة السياسية:**

إن للثقافة السياسية مكانة أساسية في السياسة الخارجية الجزائرية نظرا لتأثيرها في التوجه العالم للسياسة الخارجية للدولة وبالتالي فهي تقيد حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، مع وضع حدود عامة متاحة له فالمجتمع الجزائري يمكن القول بأنه اكتسب ثقافة سياسية من التجربة الاستعمارية التي مر بها، ونظرا للمعاناة التي عاشها تكونت لديه فكرة معادية ومناهضة للتدخل الأجنبي وما نلاحظه انعكس على سياسته الخارجية هو دعمه لحركات التحرر، وكذا مساندة القضايا العادلة[1].

**3- المحددات الاقتصادية:**

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة والجزائر مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف ولا تشكل عبئ عليها فالموارد الطبيعية تشكل أهم العوامل في قوة بموارد طبيعية لابأس بها فهي تعتبر دولة مصدرة للبترول والخاص بامتياز، فوجود اقتصاد قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر.[2]

**4- مراحل السياسة الخارجية:**

**أولا: المرحلة الأحادية** عرفت السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة أوج عطائها، حيث كللت بالعديد من الإنجازات على المستوى الخارجي، وكان من أهم شعاراتها مناصرة القوة المضطهدة في العالم مواصلة شعار الفاتح نوفمبر، مكرسة بذلك كل المبادئ التي نصت عليها المواثيق والمراسيم من مؤتمر الصومام إلى غاية الميثاق الوطني 1986 واستطاعت الجزائر بخبرتها من أن تكون لها باع على المستوى الخارجي، خاصة وأنها من الأوائل في

1- زعيتري يوسف، مرجع سابق ،ص .42،41.

2- العايب سليم، الديبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة الماجستير، ( جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2010- 2011) ص. 14- 16.

العالم الذين نادوا بنظام اقتصادي جديد وبما يحقق التكافؤ بين الشمال الغني والجنوب الفقير الذي كانت معظم الدولة تقبع تحت وطئة الاستعمار[1].

لقد عرفت السياسة الخارجية في فترة الثمانينات تراجع ملحوظا في أداء دبلوماسيتها ، وذلك بسبب وجود صعوبات اقتصادية واجتماعية جاءت نتيجة تراجع أسعار النفط الذي كان المورد الأساسي (96%) للاقتصاد الجزائري، وفي ظل هذه الظروف حاول القادة الجزائريين تكييف الأوضاع بما يتناسب مع الظروف الدولية الجديدة فحاولت الحكومة الجزائرية تفعيل عوامل التقارب مع الدولة الغربية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتخفيض حدة التوتر مع فرنسا بقيادة الرئيس (الاشتراكي فرانسوا ميتران )، أما على الصعيد العربي والمغاربي فقد حاولت الجزائر أيضا أن تلعب دورا في محيطها الإقليمي عن طريق البحث عن الحلول البديلة من خلال توطيد العلاقات مع دول الجوار، خاصة المغرب الأقصى الذي شاهد مرحلة مد وجزر في علاقاته مع الجزائر بسبب مواقف هذه الأخيرة من القضية الصحراوية الرافضة للاحتلال المغربي للأراضي الصحراوية[2].

**ثانيا: المرحلة التعددية**

لم يتوقف الأمر على تراجع سياستها الخارجية فقط بل مرت على الجزائر مرحلة عرفت فيها انحصارا كبيرا على الجبهة الخارجية وعاشت في عزلة على العالم بسبب ما عرف ( بعشرية السوداء) التي عرفت فيها الجزائر أنواع الإرهاب الذي مارسته القوة الإسلامية المتطرفة، حيث لم يسلم من أعمالها لا الشعب ولا البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع ذلك حاولت الجزائر جاهدة بمفردها وبمعزل عن كل القوة الدولية بما فيها الدول العربية والإسلامية التي مارست عليها الضغوطات وفرضت عليها العزلة الإجبارية أن تحارب هذه القوة المتطرفة، وهو ما مكنها من اكتساب خبرة في مكافحة الإرهاب شهد لها العالم بأسره فاستطاعت منذ 1999 أن تفرض استراتيجية شاملة في التعامل مع الإرهاب وكان من مزاياها هو اعتراف الأمم المتحدة بسنة

1- الزهرة يتغزة، **"مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والواقع "** في عمار جفال و أ. د صالح سعود، **السياسة الإقليمية للجزائر** ( الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، د. ط، 2014)، ص.49.

2- **المكان نفسه**، ص. 50.

2005، وبهذا استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بخبرته الطويلة في السياسة الخارجية أن يعيد للجزائر البعض من مكانتها ومجدها الدولي[1].

**5- هيكل عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية:**

إن لكل بلد المراجعة القانونية التي يرتكز عليها تمثيله الوطني في مجال السياسة الخارجية، فالدستور يحدد صلاحيات كل سلطة في مجال اقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها، الدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية حيث يعتبرها من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليها ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، يصادق على اتفاقية الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة بعد أن توافق عليها كل غرفة في البرلمان صراحة وتصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمى من القانون الوطني[2].

كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية أو أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدة السلم فيعطي فيها رأيه قبل المصادقة عليها، إلا أن عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد والسيادي لذلك تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة منها ما يحدد الدستور وظيفتها ومنها ما يقرره صانع السياسة الخارجية، ألا وهو رئيس الجمهورية كفاعل أساسي في صياغة السياسة الخارجية ودستوريا هنالك مؤسستان مخولتان وهما:

**1- المجلس الدستوري**: الذي ينظم بدستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية إما برأي قبل أن تصبح واجبة تنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز النفاذ.

**2- البرلمان بغرفتيه**: حيث يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية تتعلق باتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم.

1- الزهرة يتغزة، مرجع سابق، ص. 51.

2- دلال حليس، **توجه السياسة الخارجية الجزائرية"**، في (2018.03.29)http://www.acadenja/226890066.

**– هيكل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية:** تقوم عملية تنفيذ السياسة الخارجية على الإجراءات والعمليات المضافة في مجال مخرجات السلوكيات فأداء السياسة الخارجية فهي عملية هامة مثلها مثل عملية الصياغة السياسية الخارجية نتيجة الاحتكاك المباشر بواقع السياسة الدولية والقدرة على التمييز بين ما هو متاح وغير متاح وأداء السياسة الخارجية الجزائرية يبرز في أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما يلي:

– وزارة الشؤون الخارجية و الوزارية المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية، السفارات أو الجهاز الديبلوماسي، إضافة إلى المراكز الثقافية والممثلون الشخصيون أو المفوضون أجهزة الدولة المختلفة، فوزارة الخارجية مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة وكذا بإدارة العمل الديبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة، حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج[1].

**6– مظاهر الديناميكية السياسية الخارجية الجزائرية:**

مع بداية الألفية الثالثة حاولت الجزائر تبني سياسة خارجية إفراجيه سعت من خلالها الخروج من العزلة الدولية واسترجاع مكانتها بين الدول والأمم عن طريق عمل مكثف شاهدته السياسة الخارجية الجزائرية للسنوات الأولى من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خاصة على مستوى ديبلوماسية القمة رغم اختلاف في التوجهات العامة للسياسة الخارجية الجزائرية حسب المراحل السالفة الذكر، إذ كانت دائما متميزة بديناميكيتها وفعاليتها، فكانت من بين المساهمين البارزين في صياغة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي أقرته قمة أديس أبابا في ماي 1963 هذه القمة التي اعتبرتها الجزائر أول نوفمبر لكل القارة السمراء والشعوب المضطهدة.

لقد ساعدت الجزائر حركات التحرر في كل من : أنغوليا الموزمبيق غينيا زيمبابوي وغيرها من الدول وكان لها الفضل في تقديم التوجيهات العامة والخطوات العريضة لتمتين أطر التفاوض دول العالم الثالث مع الدول المتقدمة في قمة عدم الانحياز التي انعقدت بالجزائر في سبتمبر 1973 مما دفع بها إلى الدعوة لإنشاء نظام اقتصادي دولي متكافئ بين الشمال والجنوب ومساعدة دول العالم الثالث على التصنيع في الخطاب الشهير الذي ألقاه الرئيس الجزائري الراحل الهواري بومدين أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في أفريل 1974، ولقد كان للجزائر الدور الحاسم في حث الدول العربية على الاعتراف بمنظمة

1– دلال حليس، مرجع سابق.

التحرير الفلسطينية كالممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني خلال القمة العربية التي انعقدت برباط 1974.[1]

**مظاهر تراجع السياسة الخارجية الجزائرية:** من بين الأمثلة البارزة والمؤشرات القوية عن تراجع السياسة الخارجية الجزائرية في السنوات الأخيرة يمكن ذكر الوقائع التالية:

**حرمان الجزائر من ديبلوماسية القمة:** ما يلفت الانتباه في السنوات الأخيرة هو حرمان الجزائر والسياسة الخارجية الجزائرية من ممارسة حقها في الديبلوماسية القمة بسب الوضع الصحي للرئيس وغيابه عن المحافل والمؤتمرات الدولية وعدم قدرته على القيام بزيارات وجولات رسمية خارج البلاد، يكشف ضمنيا أن الجزائر 2014 أصبحت تمارس ديبلوماسية القمة بالوكالة أو بالنيابة مما يعود سلبا على مصداقية وقوة السياسة الخارجية الجزائرية.

**عدم المبالات بأعراف التمثيل الديبلوماسي:** يعد تبادل التمثيليات الديبلوماسية من أقدم ممارسات الديبلوماسية بين الدول مما أدى إلى تنظيمه في إطار قانوني دولي يتمثل في اتفاقية فينا للعلاقات الديبلوماسية سنة 1961 ومن أهم التقاليد والأعراف والبرتوكولات التي تدخل في مجال التمثيل الديبلوماسية نجد تقديم السفراء والقائمين بالأعمال لأوراق اعتمادهم في الدولة المضيفة، وفي هذا الشأن بالذات عرفت عملية استلام أوراق اعتماد السفراء والقائمين بأعمال التماطل وتأخر كبيرين بسب مرض وغياب الرئيس دام في بعض الحالات لستة أشهر، إلا أن هذا التأخر والتماطل لا يشرف دولة بالحجم الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر.[2]

**السكوت على التطاول على هيبة وسمعة الجزائر:** لم يكن رد فعل الجزائر قوي وعلى مستوى القمة في قضية استهزاء الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بالجزائر أمام المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا في ديسمبر 2013، حيث اعتبر الجزائر دولة وشعبا معقلا للإرهاب والعنف في مرحلة علنية دارت بينه وبين وزير الداخلية مانويل فالس عبر من خلالها الرئيس هولندا عن ارتياحه بعودة وزيره من الجزائر "سالما "متناسيا وغير مباليا لكل ما قدمته الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب داخليا، إقليميا وعالميا، وفي الواقع كانت هذه المزحة السخيفة

---

1- سفيان صخري، " **السياسة الخارجية الجزائرية: من الديناميكية إلى التراجع**" في عمار جفال ولويزة دريس ايت حمدوش، **السياسة الخارجية الجزائرية في خمسين سنة حصيلة تحليلية نقدية**، ( الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، د . ط، 2014) ص.69.

2- **المكان نفسه**، ص. 70.

رسالة مقصودة موجهة لليهود وصهاينة فرنسا أكد من خلالها الرئيس هولاند أن رغم العلاقات والامتيازات التجارية التي تحظى بها فرنسا في علاقتها المتميزة مع الجزائر تضل الدولة والمجتمعات العربية والإسلامية، على غرار الجزائر دول ومجتمعات إرهابية بالنسبة للتصور الفرنسي مقارنة بالتجمع الإسرائيلي الذي تعتبره فرنسا وسلطتها بأنه مجتمع مسالم ومتحذر.

**المطلب الثاني: جيوبوليتكية منطقة الساحل**

**1- الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل:** تعتبر منطقة الساحل الإفريقي شبه جافة فهي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب وهي تمتد غربا من السنغال وموريتانيا مرورا بمالي والنيجر وبوركينا فاسو وشمال نيجيريا وتشاد والسودان وأثيوبيا شرقا، واستعمل مصطلح الساحل الإفريقي ليميز الدول المنطوية تحت تجمع اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف وهي تشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو، موريتانيا والسنغال وغامبيا غينيا والرأس الأخضر وهذه المنطقة هي الأكثر المناطق فقرا في العالم، وذلك ناتج عن سبب النزاعات والحروب بالإضافة إلى صعوبة وقساوة المناخ حيث يشهد امتزاج المناخ الجاف للصحراء الكبرى وشبه الجاف لمنطقة الساحل الإفريقي، ومن هنا فإن المناخ كان سبب رئيسي في رسم الخريطة الأمنية والاقتصادية للمنطقة.

ودول هذه المنطقة من أكثر الدول تخلفا في العالم وبالإضافة إلى كونها تشهد مشاكل أمنية وتنموية تفوق إمكانيات هذه الدول، وما يميز هذه المنطقة أنها تتميز بتنوع أثني وعرقي وحتى ديني مما جعل كل هذا في البناء الاجتماعي والسياسي في المنطقة، كل هذه المميزات جعلت من المنطقة نقطة التقاء عدة أعراق تشمل كل فئة منها نمط معيشي مختلف، كما لا ننسى بأن للاستعمار دور كبير في تغذية المشاكل العرقية والأثنية في المنطقة فقد عمل على وضع حدود مصطنعة حيث تتناقض مع البناء العرقي والاثني لدول المنطقة والنتيجة هي احتمال انفجار في أي لحظة وخير مثال هو ما حدث في مالي أي أزمة طوارق وحتى في النيجر ومؤخرا أزمة شمال مالي[1].

**2- خصائص دول الساحل الإفريقي:** تتعرض معظم دول الساحل للجفاف الموسمي والذي يؤدي إلى تفوق ملايين من الماشية وضعف الإنتاج الزراعي. و نسبة الأمية لدول الساحل من أعلى المعدلات عالميا، كما تقع

1- سليم بوسكين، **التحولات البيئية الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010- 2014**، مذكرة ماجستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014-2015)، ص. 175، 176.

أربع دول هي: النيجر التشاد ومالي وموريتانيا ضمن قائمة أفقر خمس عشرة دولة في العالم وتعد النيجر الدولة الأفقر في العالم، إذ تتسم بالضعف الشديد في البنية التحتية وتدني الخدمات، فيأتي معظم دول الإقليم من المديونية مما يجعلها تحت رحمة المساعدة والمنح الدولية تعتبر بعض الدول الساحل محطة دولية لتجارة المخدرات والهجرة الغير الشرعية نحو الدول الأوربية، فمنطقة الساحل الإفريقي هو ذلك القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، حيث يمكن القول أنها تتركز على ثلاث دول محورية وهي التشاد النيجر ودولة مالي هذه الدول الثلاث بمثابة العمق الساحل الإفريقي[1].

**أ – دول العمق الساحلي:**

**1– مالي:** هي من بين الدول مركز الساحل الإفريقي بالنظر لموقعها الجيو استراتيجي حيث تقدر مساحتها ب 1240000كلم$^2$، فمعظم سكانها يتمركزون في جنوب العاصمة "باماكو" يقدر عدد سكانها بـ 14.5 مليون نسمة لسنة 2009 يوجد بها ثلاث مناطق كبرى وهي إقليم الشمال الذي يضم كيدال غاو وتمبركوتو وإقليم الوسط الذي يحتوي على موبتي سيفو وكولي كور وأخيرا نجد إقليم الجنوب الذي يتميز بالزراعة ويضم كل من العاصمة بماكو سكاسو، بالإضافة إلى منطقة كايس لذا نرى بأن أكبر تجمع سكاني موجود في منطقة سكاسو.

**2– النيجر:** تقدر مساحتها 1267000 كلم$^2$ وعدد سكانها حوالي 15.306252 مليون نسمة حسب احصائيات 2009 وهي من أفقر دول العالم على الرغم ما تحمله من ثروات باطنية غير مستقلة كاليورانيوم والفحم والحديد ويطفى عليها الأغلبية الإسلامية، مما دفعها للانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي وهي ضمن عشر آخر دول في تصنيف التنمية البشرية سنة 2013.

**3 – التشاد:** توجد في وسط دول الساحل الإفريقي عدد سكانها 11.780680 نسمة حسب إحصائيات 2010 فهي تزخر بمخزون هائل من الذهب والحديد، بالإضافة إلى اليورانيوم والملاحظ على دولة

1– فاطمة مشعلة، " **مفهوم دول الساحل الإفريقي** "، في مفهوم دول الساحل– الإفريقي(31.03.2018).nawdoo3. Com/

التشاد أنها تحمل نسبة نمو منخفضة، وكذلك تتكون من تعدد الاثنيات والعرقيات وهي كذلك مثل النيجر تحتل آخر الترتيب في التنمية البشرية لسنة 2013[1].

**ب- دول الحواف الساحلي:**

**1- موريتانيا:** دولة تقع غرب إفريقيا تقدر مساحتها ب 1،032445 كلم$^2$ وبتعداد سكاني 3،291000 مليون نسمة حيث تعد جزء مهما من الصحراء الكبرى وهي في حدود مع مالي والصحراء الغربية ونجد من أهم ثروتها الحديدية والثورة السمكية، إلا أنه لاكتشاف في الأزمة الأخيرة على مخزون النفطي وبالنسبة للتنمية البشرية فهي تحتل المرتبة 1555 لسنة 2013.

**2- السودان:** يمر الشريط الساحلي في الجزء العلوي للدولة، وهذا ما جعلها تعاني من صرعات سواء عرقية او اثنية، مما اثر بشكل سلبي وهو انفصال الجنوب عن الشمال بالإضافة إلا أن قوس الساحل الإفريقي يمر على منطقة دارفور والتي تشهد العنف وأوضاع إنسانية متردية ومن كل ما سبق ذكره يمكن تقسيم الساحل الإفريقي الى ثلاثة مستويات:

1- المستوى الأول: دول المركز وعمق الساحل الإفريقي المتمثل في مالي نيجر وتشاد.

2- المستوى الثاني: هم حواف دول الساحل الإفريقي وهي موريتانيا والسودان.

3- المستوى الثالث: وهم الدول الثانوية التي تمس جغرافية منطقة الساحل الإفريقي كالجزائر نيجريا بوركينا فاسوا موريتانيا السنغال وجزر الرأس الأخضر[2].

**العامل الديمغرافي:** تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع اثني وعرقي القي بضلاله على البناء الاجتماعي والسياسي، حيث تمتاز المنطقة بتداخل وتلاقي عدة أعراف تمثل كل منها أنماط وعادات مختلفة فعلى سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما، الطوارق والعرب وفي مالي قبائل البامبارا، السونغاي، البولس الكانوري والطوارق والعرب، وتمتاز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفة وغير متوازنة مقارنة مع المساحة الشاسعة فمثلا في تشاد توجد ثلاث مناطق جغرافية مناخية تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة

1- سمير قلاع الضروس، **المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة الماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2012 - 2013) ، ص. 22.

2- **المكان نفسه**، ص. 23، 24.

السكانية فقد وصل إجمالية عدد السكان في عام1957 مليونين ونصف إلا أن هذا العدد وصل في سنة 2009 إلى 11،175919 نسمة ويقدر متوسط الكثافة على امتداد التشاد وبحوالي 8،7 فرد في الكيلو متر مربع الواحد، ويتميز الساحل بارتفاع معدل النمو السكاني ويقدر أن يضاعف عدد السكان حيث سيصل بحلول سنة 2040 إلى 150 مليون نسمة مما سيؤثر على الأمن الإنساني بالمنطقة وخاصة الأمن الغذائي منطقة الساحل منطقة تأخر فيها الانتقال الديمغرافي وتقدر الأمم المتحدة استمرار نمو السكان في الساحل بمعدل 2،9 ما بين 2010،2050 وهو ما قد يخلق موجات نزوح جديدة في ضل انسداد افق تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إن التركيبة الاجتماعية والديمغرافية المتنوعة لدول الساحل الإفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا خاصة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة التي نتج عنها أزمات عدة مثل أزمة الطوارق في النيجر ومالي، الاضطرابات العرقية في موريتانيا والحروب الأهلية في دارفور والصرعات القبلية والأثنية في تشاد والتي تتغذى في أغلبها على انعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات الاقتصادية[1].

**الأهمية الاقتصادية**

تتوفر المنطقة على ثروات طبيعية جد هامة من حيث القمة الاقتصادية والاستراتيجية خاصة اليورانيوم إضافة إلى الذهب و الحديد والفوسفات وخزان من البترول والغاز ومعادن أو تربة نادرة يشكل اليورانيوم 72% من صادرات النيجر وتشرف على استغلاله الشركة الفرنسية المتخصصة في اليورانيوم أرياف النيجر أول دولة افريقية في إنتاج اليورانيوم بعد ناميبيا وبفارق ضئيل ورابع دولة في العالم...

في حال الاستغلال الكامل لهذه المادة (اليورانيوم) بمنطقة الساحل خاصة مالي والنيجر سوف تصبح هذه المنطقة في المرتبة الأولى بإفريقيا والثانية أو الثالثة في العالم بعد كازاخستان وكندا في إنتاج اليورانيوم والذي يتحكم في هذه المادة يستطيع أن يكون قوة مؤثرة في سير العلاقات الدولية وموازين القوى سواء في مجال الطاقة أو في مجال تطوير الضمانات النووية السلمية العسكرية بما فيها السلاح النووي الذي يشكل الآلة العسكرية الفتاكة الأولى للقوة والمواجهة، إضافة إلى ذلك أن الاحتياج للطاقة، اليورانيوم يتزايد أسعارها تتضاعف وقد تتجاوز أهميتها مستقلا إلى البترول و الغاز خاصة عند تكثيف الاكتشافات في هذه المادة في

1- عبد العالي عبد حور، "**التحديات الجيو سياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الغربي**"، في www. ahabaffairsohlne. Orgùploads.(30.03.2018).

إفريقيا وتضاعف الحاجة اليها كطاقة بديلة ومصدر للتكنولوجيا العسكرية النووية الغنية بها إفريقيا والتي لم تكشف بعد في مناطق أخرى بالقارة[1].

تعتبر مالي ثالث دولة بإفريقيا تتوفر على خزان احتياطي من مادة اليورانيوم إضافة إلى البترول والتربة النادرة التي تستعمل في أحدث التقنيات مثل الصناعات الإلكترونية والنواقل الفائقة وأصبحت ذات أهمية استراتيجية قصوى للتطور التكنولوجي، تدخل هذه المواد في صناعة مكونات السيارات الهيدرو كهربائية (البطاريات والمغانط) والإلكترونيات الضوئية أو الإلكترونات المتقدمة والأقمار الصناعية والصواريخ والفوسفات والقطاع النووي والنفطي والسيارات الكهربائية، وأجهزة توليد الطاقة بواسطة الرياح والمنشئات العلمية ومصابيح الكهرباء تتوفر الصين على الأغلبية الساحقة من احتياط هذه المادة البعض يقدرها ب 48% من الاحتياط العالمي (آسيا الوسطى 17% الولايات المتحدة الأمريكية 12% الهند 03% أستراليا 01%.

وعلى مستوى تسويق هذه المادة تحتل الصين 97% من السوق العالمية إضافة إلى شمال مالي (منطقة تاوندي) الذي يتوفر على منابع مياه طبيعية هامة رغم صعوبة استغلالها فإنه لها أهمية قصوى بالنسبة إلى فرنسا التي تعتبر من الدول الكبرى في إنتاج وتصدير المياه المعدنية، كما تعتبر مالي ثالث منتج للذهب في إفريقيا ويمكن أن تصبح الأولى في القارة إن تم اكتشاف بقية احتياطات معادن الذهب المنتشرة في مالي إضافة إلى ذلك تتوفر مالي على الألماس و الأحجار الكريمة[2].

كما تملك أكثر من 2 مليون طن احتياطي جديد وتتوفر على حجم كبير من احتياطي البو كسيت الذى يقدر ب 1.5 مليون طن كما تتوفر على احتياطات مختلفة من النحاس و الرخام وحجر الملح والرصاص بشمال مالي ويتوقع الخبراء توفر مالي على احتياطي كبير من النفط والغاز وأخيرا تعتبر مالي ممرا استراتيجي هاما لعبور ونقل الغاز من الساحل الإفريقي إلى أوروبا عن طريق الجزائر ومحطة اتصال وتواصل وممر لنقل السلع والمنتجات من أوروبا إلى إفريقيا مرورا بالجزائر وخاصة من خلال طريق الوحدة الإفريقية بالجزائر.

تتميز منطقة الساحل الإفريقي باعتماد اقتصادها على التصدير للمواد الأولية المذكورة أعلاه والاستيراد للمواد المنتجة والصناعات الجاهزة بمعنى أن هذه الدول بها الموارد الطبيعية التي تنقل إلى صناعة الدول الكبرى

[1]- إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الإفريقية والعالم العربي**، (الجزائر :دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د . ط،2017)، ص .186.

2- **المكان نفسه**، ص .187.

وهنا يمكن التنافس حول من يستفيد أكثر في السنوات الأخيرة بدأت الدول الغربية تقوم بحملة أكثر لعرقلة استثمارات الدولة الأسيوية المتزايدة مثل الصين والهند بحكم شروطهم في التعامل الاقتصادي الأسهل والأقل تكلفة والأكثر ملائمة للبرامج التنموية الاقتصادية الإفريقية[1].

**طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي**: نجد من الناحية السياسية بأن الدول التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري قد فشلت في بسط نفوذها وسلطتها على أراضيها، مما خلق الدولة مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وكذا توفير العدل والمساواة للجميع، وكان وراء هذا الفشل هو نتيجة لمجموعة من العوامل كان أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال لحد الأن يسيطر على السياسة المحلية وأهم شيء هو التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يضع في الحساب الحدودية الانتروبولجية للمجتمعات المحلية مما خلق مجموعات عرقية منفصلة ومفككة، وهذا ما جعل توتر دائم في الإقليم وأضعفت من سيادة الدول في الساحل الإفريقي ومازدا الوضع تفاقم هو غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار للفساد السياسي والأهم هو ضعف أداء المؤسسات، مما يمنع بناء آليات وقائية والحل للنزاعات الداخلية ذات مصداقية وهذا ما دفع لتدخل طرف أجنبي أمرا محتوما[2].

1- إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص. 188.

2- أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 ديسمبر 2001**، مذكرة الماجستير ،( جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011)، ص. 81.

## المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية والأليات التي تطرحها

### المطلب الأول: محتوى المقاربة الجزائرية

إن المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل استمدت أصولها من المبادئ الراسخة والموجودة في السياسة الخارجية الجزائرية التي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

**1- التسوية السلمية للنزاعات الدولية:** نجد أن هذا المبدأ قد تناولته المواثيق الرسمية من بينها ما جاء في دستور 1976 في المادة 89 التي تنص على "تمتنع الجمهورية الجزائرية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية أن الالتجاء إلى الحرب ضد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، بدعم التعاون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إن الدعم الجزائري لم يقف فقط عند التحرر السياسي بل ذهب بعيدا من ذلك، حيث وصل إلى دعم التعاون الدولي والكفاح وذلك من أجل تحقيق الرقي الاقتصادي، وخاصة في القارة الإفريقية، لذا نجد أن المادة 93 من دستور 1976 نصت على ما يلي" يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساوات والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مبدأين أساسين للسياسة الوطنية.

وجاء في المادة 27 من الدستور 1989 التي لم تخالف المادة السابقة وفيما يلي " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساوات المصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"[1].

**2- قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار** : لقد كرس ميثاق الاتحاد الإفريقي وقبله ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية هذا المبدأ، فالدساتير الجزائرية نصت عليه وضمنيا وذلك في المادة 13 من الدستور " لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني" وهذا ما تم من خلاله ضبط هذه الحدود مع الدول المجاورة على إثر مشكل حدودي بينها وبين المغرب والتي عرفت بحرب الرمال سنة 1963، وعليه يمكن القول بأن مبدأ قداسة

[1] - مسيح الدين تسعديت، "**المقاربة الجزائرية لبناء السلام في الساحل الإفريقي، الرهانات والتحديات**"، ملتقى دولي الجزائر ومشاريع بناء السلام الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي- الرهانات والتحديات، (جامعة سكيكدة، 2014)،ص .331.

الحدود موروثة عن الاستعمار حبب الجزائر الدخول في الأزمات مع دول الجوار بالإضافة إلى الحماية والحفاظ على ترابها الوطني.

3- **حسن الجوار الإيجابي**: لقد قام الرئيس السابق الشاذلي بن جديد بإعلان عن هذا المبدأ وذلك في خطابه يوم 20 ديسمبر 1981 أمام نواب المجلس الشعبي الوطني قائلا:" حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية لا يكفي لضمان الاستقرار والوفاق".

وهذا ما سارت عليه الجزائر بكل جهودها الجهوية والقارية والمجسد في المشاريع التكاملية مثل اتحاد المغرب العربي والتنموية كالنباد.

**4- التعاون الثنائي والجهوي**: قام هذا المبدأ على حث تعاون ثنائي وجهوي من أجل التنمية وتدعيم علاقات الجوار، مما شمل إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية بما في ذلك اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار والتي شملت وأبرمت مع كافة دول الجوار ماعدا المغرب[1].

**ثانيا: أسس المقاربة الجزائرية لبناء السلام في الساحل الإفريقي**: تتميز المقاربة الجزائرية لبناء السلام في الساحل الإفريقي بالخصائص التالية:

**1- السعي إلى تحقيق السلم السالب والسلم الموجب في آن واحد:** فيقصد بالسلم السالب هو غياب العنف الجسدي المباشر الذي يتعرض له الناس من جراء الحروب والاعتداءات الأخرى، وأما السلم الموجب يقصد به غياب العنف البنيوي كالموت بسبب الجوع والأمراض والأوبئة الفتاكة، فالمقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي مرتكزة على تحقيق السلم السالب بمعنى وقف العنف المباشر الذي تعرفه دول المنطقة نتيجة النزاعات الداخلية مثلما هو في كل من مالي والنيجر وكذا ليبيا 2011، لذا فهي في ذلك تتبنى أسلوب الوساطة من أجل تحقيق المصالحة بين الفرقاء.

لقد تمت مفاوضات السلام بين مالي وحركة الأزواد برعاية الوساطة الجزائرية وذلك على مستويين المحلي والمركزي إلا أن وصلت إلى اتفاقية تمراست في جانفي 1991، ولكن مع اتفاقية الصلح في فيفري 1995 بدأت الجزائر في التفكير الحقيقي حول السلم الموجب بمعنى ضرورة محاربة اللاعدالة فهي تعد سببا رئيسي في

1- مسيح الدين تسعديت، مرجع سابق، ص .332، 333 .

العنف وهذا ما شهدناه من خلال اتفاقية الجزائر للسلام سنة 2006 وقامت الجزائر بتكفل دور الوسيط في مجموعة من المفاوضات بين الحكومات الترقية وحكومة النيجر التي توصلت إلى معاهدة السلام في 24 أفريل 1995 ومن نتائجها هو إدماج مقاتلين التوارق وذلك بصفة كلية في الجيش، وكل هذا وضع أن التزام الجزائر بضرورة تحقيق السلم السالب والموجب في وقت واحد[1].

فكل تلك الجهود لبناء السلام بشطرية لم يكن أو يقتصر على المفاوضات والاتفاقيات، بل تبين أن هناك مساعدات جزائرية لدول الساحل فمثلا قد بلغت قيمة المساعدات الممنوحة لدولة مالي في ما يخص مباشرة مخطط أمني وتنموي حوالي 10 مليون دولار، وكذا إلغاء الديون والتي قدرن بـ 1.4 مليون دولار والقيام كذلك بمساعدات غذائية قدرت بـ 3100 طن وفيما يخص برنامج تخفيض تجارة الأسلحة ساهمت الجزائر بـ 10 مليون دولار، من أجل ذلك وفيما يخص النيجر فقد بلغت المساعدات الطبية 40 طن وكذا إلغاء الديون المقدرة بـ 223748 مليون دولار، كل هذه الجهود الجزائرية تكللت بإنشاء الهيئة الإنسانية الجديدة بمنطقة الساحل في جوان 2012 بين الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري والبوركيبابي والمالي والليبي والنيجر والهريتاني والتشادي وكانت مهمتها هي تطوير الديبلوماسية الإنسانية ومتابعة الوضع الإنساني في منطقة الساحل.

**2- الانتقال من الحل إلى التحويل:** لقد كانت الجزائر أثناء بداية الأزمة الترقية في مالي قد دعت إلى إيجاد الحل النهائي لها ما جعل الخبراء الجزائريون يحذرون النظام المالي من تفاقم الأوضاع نتيجة استهانته بمشاعر التوارق الأزواد مع الاستمرار في تهميشهم واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، لذا فإن اقتراب الحل قد همين على جهود الجزائر وذلك لإيجاد تسوية للنزاع الترقي في المنطقة خصوصا أثناء اتفاقية تمنراست التي ركزت على الحلول العسكرية دون أي بديل آخر مع اتفاق الصلح لسنة 1995 وبعده معاهدة السلم التي كانت بين الحركات الترقية وحكومة النيجر في نفس السنة ومع الوصول إلى اتفاق الجزائر 2006 وخارطة الطريق لجوان 2014 سجل التحول إلى مقاربة تحويل النزاعات.

**3- متلازمة الأمن والتنمية:** في ما يخص الأمن سار من الواضح أن التهديدات الأمنية الجديدة منتشرة في الساحل بالخصوص الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا التهريب كلها لا يقهرها غير وسيلة واحدة وهي مكافحتها

1- مسيح الدين تسعديت، مرجع سابق، ص.334- 336.

وبكل حزم، بحيث سارت متشابكة وذلك بفعل ظروف المنطقة، وكذا بالتحولات الاستراتيجية على المستوى الدولي والتي حولت منطقة الساحل الإفريقي بقاعدة خلفية للحركات الإرهابية إلى فضاء للعميات الإرهابية والشق التنموي للمقاربة الجزائرية، فلم يقتصر على الدول السابقة الذكر والذي شمل الاهتمام بمراكز العبور بداخل الوطن وذلك من أجل التمييز بين اللاجئين والمهاجرين غير شرعيين .

**3- رهانات المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي**: تأمين الحدود الجنوبية للجزائر وتأمين المنشآت الطاقوية و الاستقرار الداخلي بإعادة النشاط للدبلوماسية الجزائرية بعد جهود فترة الأزمة، مع السعي الدائم للريادة الإقليمية.[1]

**- دور المقاربة الجزائرية**: بما أن استقرار منطقة الساحل الإفريقي هو من استقرار الجزائر، قامت الجزائر ببناء استراتيجيات أمنية شاملة التي تجمع ثلاثية السياسة الاقتصادية والأمن بمعنى وفق لتصورات التالية:

الشكل رقم 01:

مثلث الاستراتيجية الجزائرية الإفريقية

| | منح التدخلات وبناء الحلول الإفريقية | |
|---|---|---|
| تفعيل آليات الوساطة الإفريقية والتفاوض الشامل | | التفاوض الإفريقي المباشر |

المصدر: أبصير أحمد طالب، " الاعتماد المتبادل واستراتيجية بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي"، ملتقى دولي الجزائر ومشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي الرهانات والتحديات، (جامعة سكيكدة، 2014).

1- مسيح الدين تسعديت، مرجع سابق، ص .36- 40.

ومنه يمكن طرح التصور التالي الملخص للمقاربة الجزائرية ودورها الاقليمي:

الشكل رقم:02

المصدر: أبصير أحمد طالب، مرجع سابق، ص09.

لقد عملت العديد من الدول وفي مقدمتها الجزائر وذلك بوضع مشاريع ومبادرات بوضع حاجز أمام الإرهاب والجريمة المنظمة ومن بين المشاريع التي قامت بها الجزائر نجد:

**اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب 1999**: حددت هذه الاتفاقية صيغ تعاون لمكافحة الظاهرة منها تطوير أساليب المقاربة البرية والبحرية والجوية، إضافة إلى التنسيق بين الدول الإفريقية في الميدان القضائي فأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول بعدما تم إقرارها والتصديق عليها من خلال دورتي مجلس وزراء المنظمة التي عقدت في

الجزائر فهذه الأخيرة قامت بالتسويق وجهة نظرها إفريقيا وأشاد الكثير من المراقبين سواء قاريا أو عالميا باتفاقية الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب والتي من أهم قراراتها هو مخطط تحرك الذي يسمح بتقوية إمكانيات المتاحة عن طريق التعاون الغير الحكومي لمكافحة مختلف الجرائم .

**إنشاء الجزائر للمركز الإفريقي والبحث حول الإرهاب بالتعاون مع دولة إفريقية** : ذهبت الجزائر وبالتنسيق مع دول الساحل إلى تأسيس إطار أكاديمي عملي استراتيجي، وذلك من أجل البحث على سبل مكافحة ظاهرة الإرهاب بكل نجاعة واعترافيه عصرية ومن خلال أطروحة الجزائر تم إنشاء رسمي للمركز الإفريقي للدارسات والبحث حول الإرهاب مقره بالجزائر في أكتوبر 2004 من أجل مساعدة دول الأعضاء على التنمية الاستراتيجيات والطاقة لمنع مكافحة الإرهاب من خلال التدريب وتبادل المعلومات.

**إقامة المشاريع التنموية:** لقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للتوارق المتواجدين على أراضيها من خلال جمعهم في قرى ومدن في جنوبها وكذا ترقية معيشتهم وإدماجهم في الحياة السياسية والاجتماعية[1]، وفي مواجهة تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة ارتكزت المقاربة الأمنية الجزائرية على مجموعة من الآليات المتخذة من طرف النظام، وذلك بالعمل على محورين مهمين الأول هو المحور الخارجي بمعنى التنسيق الإقليمي والدولي لمواجهة تلك التهديدات وأما الثاني فهو محور داخلي وهي الآليات المتبعة داخليا لمواجهتها.

**1- الآليات السياسية:**

**1-1 على المستوى الداخلي:** تمثلت هذه الآليات السياسية في استمرار العمل وذلك بالعمل بقانون المصالحة الوطنية بالرغم من انتهاء آجاله القانونية المحددة وكان المستفاد من هذا القانون" مختار بن مختار أو بلعور" فجماعته مكونة من جنسيات دول المنطقة، حيث دخل في مفاوضات مع السلطة الجزائرية وذلك منذ نهاية 2007 من أجل الاستفادة من تدابير المصالحة الوطنية وتمت الوساطة من طرف " الحاج بتو" الذي له وزن من النفوذ والمال وانتهت هذه المفاوضات بتسليم "بلعور" نفسه لأجهزة الأمن الجزائرية في شهر أفريل 2008، ولقد استفادت حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة من قانون المصالحة الوطنية بالرغم من انتهاء

1- يوسف نوي، **الدور الإقليمي للجزائر في مكافحة الإرهاب**، مذكرة الماستر، ( جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014-2015)، ص. 40- 43.

آجاله القانونية ومع اتصالات مكثفة لرئاسة الجمهورية وبرعاية أعيان المنطقة تم إرسال شيوخ من جانات من طرف رئيس ورفقة وفد من ضباط ساميين وذلك لحل المشكل بطرق سلمية .

**2-1 على المستوى الخارجي**: عقد لقاءات مع رؤساء دول المنطقة ومسؤوليها لقد شارك رؤساء سبع دول من منطقة الساحل الإفريقي وذلك مع مطلع شهر جويلية 2008 في ندوة كانت حول الإرهاب والتهريب التي عقدت في العاصمة المالية بماكو ، فالجزائر تساهم بالقوة لأهم وأكبر وذلك في مخطط للتصدي للإرهاب في الساحل والقوة العسكرية الجزائرية قوامها سبعة آلاف جندي ودركي في أقصى جنوب أدرار وتمنراست باشتراك مع الحدود المالية والنيجيرية، فيما نجد أن ليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا بـ 15 ألف مقاتل فأغلبهم يقومون لتنفيذ دوريات يومية، وكذا نصب كمائن في المسالك الصحراوية السرية[1].

**– العمل في إطار الاتحاد الإفريقي**: تم تبني اقتراح جزائري الذي يحرم دفع فدية لإطلاق سراح الرهائن وذلك من طرف القادة الأفارقة من خلال قمة السرت الليبية المنعقدة في جوان 2009، مما لقي هذا المقترح إجماعا واسعا الذي استنكر من خلاله الأفارقة دفع الفديات، لأن الإرهابيين يستخدمون هذه الأموال في تمويل العنف، لقيت الصياغة التي بادرت بها الجزائر إجماعا من قبل قادة الاتحاد الإفريقي المؤلف من 53 عضو وتم تصويت لصالح قرار ضد دفع فديات للجماعات الإرهابية وحتى هذا القرار يمس الجماعات المتمردة والقراصنة على خلفية تحويل هذه الأموال للقاعدة.

**– المساهمة الفعالة في إنشاء منظمة صحاري العالم**: وهذا في إطار الحلول الوقائية للتهديدات الأمنية والتي يمكن اعتبار الفقر وضعف التنمية أحد أسبابها وهي منظمة تم إنشائها في ديسمبر 2002 بمبادرة من الجزائر وذلك تحت رعاية رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ورئيسي جمهوريتي نيجيريا وجنوب إفريقيا ومقرها بالجزائر سنة 2002، حيث أصبحت هذه المنظمة الشريك المفضل لدى البعض من المنظمات الدولية مثل اليونسكو برنامج الأمم المتحدة للتنمية وفي عام 2004 أصبحت هذه المنظمة العضو المراقب الدائم لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وتسعى هذه المنظمة الكثير من الأهداف ومنها الرغبة في جعل الصحراء ذات منطقة[2] صالحة للحياة والثورة والتنمية والتطور والتضامن بالنسبة لشعوبها والإنسانية.

---

1- نبيل بوبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، مذكرة ماجستير ، (جامعة الدول العربية: قسم البحوث والدراسات السياسية، 2009)، ص. 108- 110.

2- **المكان نفسه**، ص.110 - 112.

– **توظيف الطريقة التيجانية**: إن الطريقة التيجانية لها امتداد إفريقي هام فكانت من أوائل الطرق التي حاربت ظاهرة الإرهاب والتصدي لها وذلك بالتوعية والتوجيه وتملك الزاوية تمثيليات في مختلف دول الساحل وأهمها موريتانيا والنيجر ومالي وتشاد السينغال، حيث يعمل مشايخ هذه الزاوية على القيام بدور التوعية داخل المدارس والمساجد والزوايا ضد الإرهاب ففي هذا الإطار نظمت الجزائر ملتقى دولي بالأخوين التجانيين في ولاية الأغواط شهر نوفمبر 2006 وحمل البيان الختامي للملتقى دعوة لمحاربة التطرف الديني والإرهاب وذلك من خلال " حمل رسالة المحبة والسلام" وكانت الرسالة باعتبارها منهج الطريقة التيجانية، وهذا ما جعل للجزائر حقية الاحتضان مقر الخلافة العامة فوق ترابها والهدف من الملتقى محاصرة الإسلام والتوجه السلفي والتطرف الديني.

**2– الآليات الأمنية:**

**2–1 على المستوى الداخلي:**

– تدريب الجمارك وتأهيلها، وإجراء مناورات خاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بتجهيز مطارات وموانئ ومعابر حدودية بإمكانيات متطورة، وكذا القيام بإصلاحات جذرية في صفوف الأمن الوطني، وإنشاء معهد وطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام، مع التركيز على إنشاء مراكز عمليات وطنية وأخرى إقليمية، بإقامة مراقبة فجائية للتشكيلات الأمنية عبر مراكز الشرطة ليلا تفاديا لأي انزلاق وتصعيد من تنظيم القاعدة8 وإجراءات أمن جديدة في ولايات بالجنوب، وتكوين حرص الحدود وتأهيله وتدعيمه، مع تنسيق التعاون بين مختلف المؤسسات الأمنية بإقامة مركز الانتظار والترحيل للمهاجرين الغير الشرعيين.

**2–2 على المستوى الخارجي:**

– تنظيم دوريات عسكرية مشتركة على الحدود الجزائرية المالية لتعقب القاعدة، والمساهمة في إنشاء منظمة الدرك الإفريقي، لإنشاء قوة عسكرية شمال إفريقيا واستغلالها، كما شكلت لجنة من أجهزة الاستخبارات المغاربية للإرهاب في المنطقة [1].

1– نبيل بوبية، مرجع سابق، ص .124، 125.

**المطلب الثاني: الآليات التي تطرحها المقاربة الجزائرية**

**أولا– الآليات السياسية والديبلوماسية** : في إطار التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجريم دفع الفدية تبني الجزائر تصورها في تحقيق الأمن على مقاربة أمنية إقليمية في منطقة الساحل الإفريقي تدعو من خلالها دول الساحل إلى ضرورة التعاون في ما بينها لمواجهة التهديدات الأمنية وكذا العمل على المجتمع الدولي وفي إطار التنسيق والتعاون بغية إيجاد حلول لمشاكل القارة الإفريقية وعينها في ذلك على أفرقة الحلول وايجاد أطر إقليمية وبنبذ أي تدخل خارجي وإن كان التدخل الأجنبي في أصله بمثابة ضربة قاضية لفلسفة الأمن على المستوى الوطني أو الإفريقي وتبني الجزائر تصورها انطلاقا من مرجعيين أساسين:

من خبرتها العميقة التي اكتسبتها في مجال مكافحة الإرهاب، ومن الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما تمثل هذه الثوابت مبدأ حسن الجوار الإيجابي القائم على المساهمة في مساعي إنهاء النزاعات الإقليمية وتعزيز أطر التعاون الجهوي، مع مبدأ عدم المساس بالشؤون الداخلية للدول.

أما فيما يخص سلامة الحدود سارعت الجزائر إلى غلق حدودها من جيرانها تحسبا لأي خطر، كما أخذت عدة إجراءات احترازية، حيث عمدت إلى نقل الالاف من المنتمين إلى أسلاك الأمن وحدات الجيش الوطني الشعبي( الدرك الشرطة الجمارك) وقامت بنشرهم وتوزيعهم على النقاط الحساسة التي غالبا ما تسلكها العناصر الإرهابية والمهربون وغيرهم من العناصر التي تهدد الأمن الوطني، وإثر تزايد خطر الجماعات الإرهابية دفع بصناع القرار في الجزائر إلى التحرك دوليا والمبادرة من أجل المحاصرة والقضاء على هذه الظاهرة، وذلك بالتعاون مع دول الجوار والقوى الدولية الفاعلية[1]، كما يمكن رصد أهم الجهود الجزائرية في هذا الشأن في النقاط التالية:

– تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظيرا للإفراج عن الرهائن المختطفين، حيث نجحت الديبلوماسية الجزائرية في الحصول على تأييد دول اتحاد الإفريقي في دورته العادية بمدينة ليبيا لتبني مقترح تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية و الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب ومنعه.

1– العربي بومدين، **المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية** في .http ;// platform Almanhal. Com/ files/ 2/ 989030(30.04.2018)

– اجتماع الفريق الرفيع لمستوى حكومات دول الاتحاد الإفريقي بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، مع إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب و ندوة الجزائر حول الأمن والساحل الإفريقي.

– وحدة التنسيق والاتصال التي أنشئت في الجزائر، كما ترجع الجهود السياسية الديبلوماسية الجزائرية في معالجة مشكلة الطوارق في كل من نيجر ومالي منذ تسعينات القرن الماضي من خلال الوساطة الجزائرية بين مختلف الحركات الطوارقية والحكومة المركزية في مالي وفي ظل الأزمة الأخيرة ظلت الحكومة الجزائرية وفيها الالتزامات راعية بشكل حصري جميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين، وهو ما ظهر جليا من خلال تحرك الديبلوماسية الجزائرية منذ بداية الأزمة مطلع 2013 في حث جميع الأطراف على ضرورة وقف إطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي وتوافقي يرضي جميع الأطراف فضلا على أن جولات الحوار مازالت مستمرة في الجزائر[1].

**ثانيا– الآليات الاقتصادية والاجتماعية:** مما لا شك أن الفقر وغياب التنمية و الجهل من المنابع الأساسية للأمن، أما الظروف المعيشية التي يعيشها سكان الساحل والصحراء يكشفها تقرير التنمية البشرية سنة 2012 دفعت سكان المنطقة إلى انتهاج أحد الخيارات التالية التطرف وحمل السلاح الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

**– انتشار الحركات الإرهابية المتطرفة:** شكل انفلات الأمن في دول الساحل التربة الخصبة وملاذ أمنها للحركات الإرهابية ومن أهم الحركات النشطة بالمنطقة هما: – تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، حركة أنصار الدين.

**– الجريمة المنظمة:** عرفت منطقة الساحل أثرا كبيرا وتطور إرهابيا للجريمة المنظمة بكل أنواعها لاسيما تجارة الأسلحة والمخدرات.

**– الهجرة غير الشرعية:** تعتبر من التحديات التي فرضت نفسها على الجزائر خاصة وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بظواهر لا تقل خطورة على الأمن القومي بجمع أنواع ومستويات مثل تهريب التجارة الأسلحة

1– العربي بومدين، مرجع سابق.

المخدرات، يبقى الإرهاب والجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية المحدقة بالجزائر[1]، كما قامت الجزائر بطرح عدة مشاريع ذات طابع اقتصادي واجتماعي في المنطقة منها تقنين نشاط تجارة المقايضة «معرض اسهار" وانشاء الطريق الصحراوي وكابل الألياف البصرية وقيام شركة سونلغاز باستثمارات في كيدال وبناء المدارس والمستشفيات وأبار المياه في شمال مالي وهو ما يدخل ضمن محاولة تنمية المناطق الحدودية.

كما قامت الجزائر بالاعتماد على الطريقة التيجانية في محاولة مكافحة الإرهاب التطرف وهي التي لها امتداد إفريقي هام وخاصة في دول الساحل، حيث حاربت الإرهاب في المنطقة عن طريق التوعية والتوجيه والتربية سواء داخل المساجد والمدارس والزوايا، وإعطاء أهمية للمسجد، حيث يعتبر أكبر تجمع إعلامي وأهم مجال اتصالي في الجزائر ودول الساحل، هذه الأخيرة التي تعيش وضعا مزريا اختلط فيه الفقر بالجهل إلى جانب التطرف الديني والحروب الأهلية، فالمسجد يمكن أن يساهم من خلال الخطاب الواعي للأخطار والافاق المحدقة بالفرد والمجتمع والبلد والأمة وتكوين بناء الفرد الإيجابي القابل للقيام بدور ايجابي نحو نفسه ومجتمعه ووطنه، بالإضافة إلى إنشاء إذاعة للقرآن ويمكن التقاطها حتى من وراء الحدود الجنوبية وكذلك رابطة علماء ومشاريع الساحل ومنتدى الوسطية شمال إفريقيا والساحل[2].

وعليه فإن الجزائر تسعي جاهدة لمقاربة أمنية شاملة تسعي من خلالها لتعزيز الأطر الاقتصادية والاجتماعية والتنموية من خلال تنمية المناطق الجنوبية ووضع تصوير بإدماج الطوارق من خلال تقديم المساعدات الإنسانية إلى الحكومة المالية والدعم السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية، دون إهمال الدعم المالي الذي يعد حجر الأساس في أي بناء يستهدف وضع استراتيجية استباقية لمنع وقوع الأزمات واستبقاها عبر تصور شامل وحلول جذرية تستهدف في الدرجة الأولى الدفع نحو التنمية الإنسانية المستدامة[3].

**ثالثا– الآليات العسكرية والأمنية:** العقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها وأفضل السبل لتحقيقه وعادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة

1- فول مراد، "**الانفلات الأمني في دول الساحل، المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن**"، ملتقى دولي الجزائر و مشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي ،(جامعة سكيكدة ،2014)،ص.270- 273.

2- زيتوني محمد،" **المقاربة الجزائرية لمعالجة التحديات الأمنية في منطقة الساحل**"، الملتقي الدولي التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار،(جامعة سكيكدة،2013).

3- العربي بومدين، مرجع سابق.

وصناع القرار، كما يمكن أن تأخذ صبغة ايدلوجية وصلت حد النظام الفكري المتجانس الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات.

كما تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسية الأمنية لدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسية الخارجية إذ يلاحظ تنامى تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على المصالح الجيو سياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة المتوسطة البعيدة )، ويمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين وهو ما تجلى في سلوك الجزائريين حيال الأزمة الليبية التي انتهجت ثورة أدت إلى تغير طبيعة النظام بدعم حلف الناتو وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائري التي تنحصر منها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها[1].

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية بفضائها جيو سياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدودها تتجاوز 6343 كلم$^2$، وهذا الساحل الأزماتي يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها خمسة معضلات كبرى تتمثل أساسا في:

– صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة، وضعف في الهوية وتنامي الصراعات الاثنية، إضافة إلى البنى الاقتصادية الهشة وهو ما يشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصدرها الجزائر، مع ضعف الأداء السياسي إذ سجلت إلى حد الآن ستة انقلابات في كل من موريتانيا، مالي، نيجر، بانتشار جميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديد للعنف البنيوي، وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحصى ما نسبة من30% الي40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما أنها تشكل أكبر أسواق الأسلحة

1- دلاوي أحمد، **الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر**، مذكرة الماستر ،(جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،1015- 2016)،ص.73،74.

الخفيفة وتشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدارسات الدولية بجنيف بتقرير سابق إلى هناك 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80 % من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصرعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنقل إلى الجزائر عبر مالي ونيجر[1].

إن عين الجزائر على استقرارها وهي التي خاضت حرب عويصة استنزافية ضد ما يسمى بالإرهاب لمدة 10 سنوات يسميها الجزائريون "العشرية السوداء" وعينها الثانية على التحرك الإفريقي ذو البنية السياسية والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري، وتعتبر من الآليات التنموية كذلك لأن بعض التحديات تستدعي مزاوجة الحل الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي بالحل العسكري والأمني حتى يكون هناك حزم في التعاون مع بعض التهديدات وبالأخص ما جرى بدول الجوار من انهيار لمنظومات أمنية كاملة، وبتالي فهي تعتبر مكملة للآليات سابقة الذكر وهو ما صرح به وزير الخارجية الجزائرية مراد مدلسي بقوله "إن مقابلة دول الميدان تقوم على أربعة آليات الاولى سياسية دبلوماسية من خلال الندوات الوزارية التنسيقية، والثانية عسكرية بإنشاء هيئة أركان مشتركة لبلدان الميدان والثالثة أمنية تتعلق بإنشاء حلية استخبارية لتبادل المعلومات من منطلق الوقاية والاستباقية، أما الرابعة فتبرز من البعد التنموي المتمركز على إنشاء مشاريع صغيرة لفائدة السكان المحلين لمكافحة الفقر مع استحداث مشاريع مهيكلة كبرى" لجنة[2].

1- زيتوني محمد، مرجع سابق.

2- **المكان نفسه.**

## المبحث الثالث: التحديات التي تعرقل تطبيق المقاربة الجزائرية

### المطلب الأول: المشاريع المنافسة للمقاربة الجزايرية

**أولا: الوجود الفرنسي في الساحل الإفريقي**: إن السياسة الفرنسية في الساحل كغيرها من السياسات العالمية التي عملت من خلال تواجدها بإفريقيا إلى إشاعة الديمقراطية، وكذا الحريات الإنسانية وفي إطار بحثها عن مصادر الطاقة المتواصل هنا قامت بإنشاء المفاعلات النووية، وكل هذا يحتاج إلى اليورانيوم وهذا الأخير موجود في القارة الإفريقية وبالخصوص في النيجر، هنا تسعى وتحاول فرنسا إلى تأمين مصادر قيمة للمواد الخام وزيادة على هذا ضمان سوق رائجة لتصريف المنتجات فإفريقيا تمثل 5% من التجارة الفرنسية، وبعد استقلال الدول الإفريقية لجأت فرنسا إلى عمل استراتيجية مغايرة وتحويل اهتمامها إلى محاولة الدول الإفريقية ومنها دول منطقة الساحل الإفريقي.

قامت فرنسا بتبني مجموعة من الآليات منها الاقتصادية والثقافية وحتى السياسية والعسكرية، فمن الناحية الاقتصادية تقديم مساعدات الانماء وتحرير اقتصاديات إفريقيا، وثقافيا سعت فرنسا إلى غرس للقيم والثقافة وحتى اللغة الفرنسية، و ما نلاحظه أن أغلب دول إفريقية تستخدم اللغة الفرنسية لغة رسمية لها، وما يفسر التواجد العسكري في دول منطقة الساحل الإفريقي هو من خلال التشاد، فهذا الأخير يعتبر محو الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي وفي المقابل أيضا نجد النيجر[1] .

**الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي**: معظم دول الساحل الإفريقي خضعت للاستعمار الفرنسي وفي عام 1960 تم استقلال كل من النيجر، التشاد، مالي، موريتانيا، وفيما يخص التركيبة الاجتماعية لهذه الدول هو قائم على النظام القبلي والأثني، وفيها ما يفوق مئات العرقيات والأثنيات المتصارعة، مما دفع فرنسا إلى استخدام سياسة ( فرق تسد) ولتجعل من هذه الدول في تبعية لها عملت على غرس الروح الفرنكوفونية عن طريق تكوين وتشكيل نخب تدين بالولاء لفرنسا نظرا لامتلاك هذه الأخيرة مصالح نحو البلدان الإفريقية والمتمثلة في:

1- خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة الماجستير ( جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2010-2011)، ص .116- 119 .

من الناحية الاقتصادية نجدها تقوم على الموارد المعدنية والحيوية وحتى البترولية بالأخص ومن الناحية الثقافية هي محاولة غرس القيم الفرنسية في تلك البلدان، وبالنسبة للمصالح السياسية هي كسب الأصوات لصالحها في المنظمات الدولية، وأهم شيء هو حماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية وحتى التموقع الأكثر في المنطقة فهي ترى بأن أمنها القومي يمتد إلى غاية هذه البلدان، جاء التدخل الفرنسي في منطقة الساحل في ظاهرة أنه يحاول مساعدة حكومات دول المنطقة في القضاء وتطويق الإرهاب الذي يهدد الجميع، وأما الواقع يظهر عكس ذلك فهي متواجدة في المنطقة فقط لحماية مصالحها كون المنطقة غنية بالنفط، بالإضافة إلى الثروات المعدنية وازدادت الأهمية بما يحمله باطنها من الذهب والحديد والنحاس واليورانيوم وحتى الملح والفوسفات التي تقع على مقربة من حقول النفط الجزائرية التي شكلت مطمعا كبيرا للفرنسيين[1].

تهدف المقاربة الأمنية الفرنسية من خلال تدخل في مالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تضمنت لها استمرار نفوذها في منطقة الساحل الحيوية ويمكن إجمالها فيما يلي:

– الدافع وراء التدخل الفرنسي في المنطقة هو حماية مناطق نفوذها التقليدية بالإضافة إلى احتواءها ومنع المنافسين لها من الاقتراب حول مناطقها النفوذية التقليدية.

– كان وراء التدخل العسكري المباشر إلى وضع حد نفوذ القاعدة في المنطقة وبالذات في شمال مالي عن طريق عملية سرفال، وكذلك للحد من توسع القاعدة من الناحية الجغرافية والبشرية، و محاولة فرنسا للوضع من حد الأنشطة الإجرامية التي تهدد مصالحها الحيوية، و يمكن التواجد الفرنسي في الساحل ليس من أجل محاربة الإرهاب ولا هو موقف إنساني وأخلاقي التي تبنتها السياسة الخارجية الفرنسية وفي حقيقة الأمر سبب التواجد هو أهداف ومصالح استراتيجية واقتصادية، وخير دليل هو عدم قدرتها على تحقيق الأمن والسلم في المنطقة بل العكس زادت من سوء الوضع التي يمكن أن تتجاوز المصالح الأمريكية [2].

1– عائد عميرة، **"منطقة الساحل الإفريقي.... ساحة صراع بين الجزائر وفرنسا "في** https: //www. Googel/ Dz/amp/s/www.moonpost.ohg.content/18953% 3fam& ved=2ahuke wgs3sygo5zaa hwfnxqkhp8abiqfgaaegq/ bhab&usg=aobbaw 3sukdbfzzi/e2aybzte ppn&ampsf=(02.04.2018) .

2– سمير قلاع ضروس، مرجع سابق، ص .138، 139.

**ثانيا :المصالح الأمريكية في الساحل الإفريقي**: يمكن تحديد المصالح الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي فيما يلي:

**– المصالح الأمنية**: لقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي في الفترة الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا وذلك نتيجة لمجموعة من التهديدات الأمنية بالمنطقة مثل الإرهاب وأبرزها تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي بالإضافة إلى نشاطات الجريمة المنظمة منها تهريب الأسلحة والمخدرات، ومازدا كل هذه التعقيدات الأمنية في المنطقة هي أحداث الربيع العربي، مما جعلها تشكل عداء للولايات المتحدة وبالخصوص تهديد لمصالحا وتجلى ذلك في الهجوم الذي قامت به جماعة أنصار الشريعة على القنصلية الأمريكية في ليبيا سنة 2012 ، كل هذا أدى إلى بروز ثلاث قوات رئيسية من خلالها تتأثر المصالح الأمريكية بتداعيات عدم الاستقرار التي تعاني منها منطقة الساحل:

– ما يتعلق بالمصالح والعلاقات بين الولايات المتحدة ودول منطقة الساحل بل والدول المجاورة لها سواء في إقليم الشمال أو الغرب الإفريقيين أو حتى في شرق القارة.

– المخاوف الأمريكية من تداعيات انتشار تجارة المخدرات في منطقة الساحل على أمريكا الجنوبية بما يطرح ذلك من احتمالات انتشار السلاح والمخدرات في الفناء الخلفي بالولايات المتحدة، وما يحمله من تهديدات للأمن القومي الأمريكي.

– وهو ما تعلق بحماية الحليف الأوربي لأن أوروبا هي أهم حليف لأمريكا وإن انتشار الإرهاب والاتجار في المخدرات سيأثر حتما على الحليف وبشكل مباشر، مما سيأثر على مصالحه الحيوية في المنطقة، فالولايات المتحدة ترى نفسها ليست بمنئ على تلك الهجمات للجماعات الإرهابية المتصاعدة في منطقة الساحل الإفريقي، وكل هذه التفاقمات والأوضاع المتدهورة في المنطقة جعل من الولايات المتحدة الأمريكية الانخراط في حماية مصالحها وذلك بمساعدة دول المنطقة لحل ومعالجة الأزمات قبل تأزمها[1].

التجارة والاستثمارات إن السياسة التجارية والاستثمارية للولايات المتحدة تصب نحو إفريقيا وذلك بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ومحاولة لتشجيع التجارة الإفريقية مع الولايات المتحدة لتعزيز النمو

[1]– أميرة محمد عبد الحليم، "**الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل**"، ملتقى دولي، الجزائر مشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي ، التحديات والرهانات، (جامعة سكيكدة، 2014)، ص.170– 174.

الاقتصادي، وأكثر من هذا هو تمكين الشركات الأمريكية من الاستفادة من الاستثمار في القارة، بحكم أن القارة الإفريقية هي مصدر رئيسي لعدد من الواردات الأمريكية من الموارد الطبيعية جعل تحسن بعض بلدان القارة في المجال السياسي والاقتصادي إلى زيادة الاهتمام بالقارة لتصبح فيما بعد ساحة للبضائع الأمريكية وغيرها.

**المبادرات الأمريكية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل:**

**– تقديم الدعم العسكري وزيادة قدرات الجيوش الوطنية:** تقوم استراتيجية إدارة أوباما على مكافحة الإرهاب في إفريقيا وذلك باجتثاث عناصر القاعدة في القارة حيث قامت وزارة الخارجية الأمريكية بقيادة برنامجين هما: شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، والشراكة الإقليمية لمكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا[1].

**– التدخل العسكري المباشر وبناء القواعد العسكرية:** ما يلاحظ عليه هو أن الدولة الغربية اختارت التدخل العسكري بمنطقة الساحل الإفريقي وخاصة فرنسا وذلك بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية مثلما حدث في كل من مالي وليبيا هذا فقط بل تم بناء قواعد عسكرية وتعاون أمني إضافة إلى تدريبات عسكرية وإرسال بعثات المهام الخاصة، وزيادة على هذا التقديم شبكة الامتدادات اللوجستية والعسكرية هناك مجموعة من النتائج جعلت من منطقة الساحل الإفريقي محل اهتمام الأجندة السياسية والأمنية للولايات المتحدة وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر ومنها ما يلي:

– إن التهديدات التي مست منطقة الساحل ليس بالمهدد المباشر للأمن القومي الأمريكي، ولكن وجدت مؤشرات حول ثروة نفطية بالرغم من عدم مضاهاتها بخليج غينيا ودول شمال إفريقيا ولكن الموقع الجغرافي جعله يحتل مكانة بالنسبة لها.

– يعتبر الشريط الساحلي بمثابة بوابة استراتيجية من أجل التوغل في كل نواجي إفريقيا كونها المنظمة الأنسب وذلك لتوفرها لأسباب التدخل المباشر ومنه بسط سيطرتها على باقي دول القارة الإفريقية.

– تكسب منطقة الساحل الإفريقي مكانة استراتيجية ضمن سياسات البيت الأبيض كون المنطقة تحتوي على موقع جغرافي مهم يحقق لها المراقبة والتحكم في مصادر الطاقة في إفريقيا، وكذا مراقبة بقية الدول

1- سمير قلاع ضروس، مرجع سابق، ص.125.

المنافسين لها في المنطقة ليس هذا فقط بل ذهبت السياسة الخارجية الأمريكية إلى تبني مجموعة من العناصر تمثلت في دعم القدرات العسكرية الداخلية لدول الساحل الإفريقي، مما يحقق لها حفاظ على مصالحها في المنطقة وثانيا هو عن طريق دعم قدرة الدول بواسطة الإصلاح السياسي إلى جانب التعاون العسكري بحجة أن مكافحة الإرهاب في المنطقة لا يمكن أن يكون إلا بتعاون جماعي[1]، وقامت الولايات المتحدة بفرض تواجدها في منطقة الساحل تحت غطاء الحرب على الإرهاب، فالقيادة الأمريكية أدركت بأن مجال المواد الأولية الاستراتيجية دفعها إلى مضاعفة الاتفاقيات السياسية مع العديد من الدول الإفريقية من أجل امدادها وتزويدها بالطاقة وتمثلت في مبادرة عبر الساحل في جوان، وكذا مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء بالإضافة إلى عمليات السلام الشامل ففي وقت من الزمن لم تهتم الولايات المتحدة بالمنطقة ذلك الاهتمام إلا في الآونة الأخيرة بسبب اعتبارين:

الأول انتشار وتوسع النشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة مما يشكل تهديد مباشر للمصالح الحيوية، وأما الثاني هو ارساء الوجود العسكري في المنطقة لضمان السيطرة على موارد المنطقة وبدأت الشركات الأمريكية الكبرى في الاستثمار في المنطقة فبين فترة 1995-2005 وصل حجم الاستثمار إلا ما يقارب 40 مليون دولار[2]، لقد تعددت دوافع الاهتمام الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي وكان أبزها:

- استحواذها على المخزون النفطي الموجود غرب إفريقيا، بالإضافة إلى زيادة الكميات المكتشفة في المنطقة، هذا ما دفع بشركات النفطية الأمريكية إلى إقامة فروع ضخمة لها خلال السنوات الأخيرة خصوصا خليج غينيا الاستراتيجي.

- امتلاك النفط وذلك بأرخص الأسعار نظرا لخصائص عديدة النفط الإفريقي منها قرب المسافة بين خليج غينيا الاستوائية ومصافي البترول على الساحل الشرقي لأمريكا وبالتالي توفير نفقات الشحن، إضافة إلا

1- سمير قلاع ضروس، مرجع سابق، ص.125.

2- مصطفى بخوش،" **منطقة الساحل الإفريقي الواقع والتحديات**"،

في: https://platfonm.almanha.cim/files/2/44405 (03.04.2018)

أنه يستغرق وقت قصير في نقله والأهم من هذا هو محاصرة النفوذ الأوربي وبالخصوص الفرنسي عن طريق الاستثمارات وحجم الصادرات في المنطقة [1].

**المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة**

**أولا: الإرهاب** هناك مجموعة من العوامل أدت إلى تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي منها الداخلية والخارجية:

**الأسباب الداخلية**: من بين الأسباب الداخلية التي أدت إلى ظهور الإرهاب ما يلي:

**1- التخلف**: ينتج التخلف عن طريق سياسات اقتصادية غير الملائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة مما يخلق فجوة بين الفقراء والأغنياء، وكذا بين المتعلمين وغير المتعلمين وبمعنى أوسع بين من يملك ويحاول زيادة هذه الملكية بأي صفة كانت ولو على حساب تهميش شرائح أخرى من المجتمع، وبين من لا يملك الذي يمكن له التضحية بحياته في مقابل تحقيق مكانة أو التخلص من واقع الحياة الخاصة.

**2- البطالة**: إن البطالة تولد الشعور بالعجز واليأس هذا من ناحية ومن ناحية أخرى الشعور بالإحباط كل هذا بالإضافة إلى شعور الشباب بأن الارتباط بواقع الحياة المرير فهم ليس لديهم ما يغيرونه أو يحافظون عليه باستمرار الحياة، فالواقع مرتبط بجماعات مستعدة لتقديم أموال كبيرة في مقابل أعمال صغيرة، مما يجعل الشباب يستشعرون بأنهم يقومون بعمل ما حتى وإن كان هذا العمل عنيف ودموي فهم يرونه بأنه عمل هادف يستحق كل الجهد، فأي شاب لم تسمح له فرصة ايجاد عمل سوف يكون طعما سهلا لمختلف الاتجاهات المتطرفة سواء دينيا سياسيا أو حتى عصابات النصب والاحتيال.

**3- التوزيع الغير العادل للثروة**: إن وجود خلل في العدالة الاجتماعية يفرز قدرا من الظلم الاجتماعي الجماعي، مما يؤدي إلى الحرمان النسبي لدى قطاعات متزايدة من السكان وهنا ليس المقصود بالحرمان النسبي الفقر والافتقار على المستوى الفردي فربما الأفراد الذين يقيمون بالإرهاب قد يكونوا أغنياء بذاتهم، ولكن احساسهم وشعورهم بالتهميش من قبل الدول مما يخلق لهم الشعور بالغضب والنقمة ورد فعل متطرف يكون مصحوب بعمل إرهابي.

1- سمير قلاع ضروس،" **التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي**" في http://www.qinaatafnican.com/ ، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي قراءة مقارنة بين التصور الأمريكي والفرنسي.(02.04.2018).sthash.l3dokk2d.dpbs

**الأسباب الخارجية**: إن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972 قد شكلت لجنة مختصة بدراسة الواقع والأسباب التي تقف وراء شيوع ظاهرة الإرهاب وتوصلت إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التالية:

وجود نظام اقتصادي دولي جائر يؤدي إلى حالة من الغضب والعداء بين مختلف شعوب العالم، و الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية الوطنية والاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مع وجود حالة الفقر والجوع والإحباط وتدهور البيئة الاقتصادية الدولية[1].

**التحديات التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي**:

1- انتشار الإرهاب: تفاقمت ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي وذلك نتيجة التدخل العديد من العوامل فأدى تمدد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وأحسن مكان لها هي دول الساحل الإفريقي التي تحولت إلى مناطق خطيرة جدا من العالم، حيث يرى الكثير من المحللين الغربين أن تنامي التيارات الإرهابية يرجع إلى تزايد المدارس الإسلامية حيث تمكن الإسلاميون من السيطرة على شمال مالي من خلال نشاط شبكات التجنيد على امتداد مدن دول الساحل الإفريقي.

2- انتشار الأسلحة: تعرف منطقة الساحل الإفريقي تسرب الأسلحة بمختلف أنواعها الخفيفة والثقيلة وذلك بشكل رهيب حيث توجد نسبة 80 ألف كلاشنكوف موجودة في منطقة، ما يساعد في تغذية الشبكات الإجرامية والعاملة في التهريب والجماعات المتشددة، تهريب الأسلحة عرفت خلال السنوات الأخيرة أن الحدود المغربية الجزائرية والحدود المغربية الموريتانية جملة من الأنشطة الغير الشرعية من ضمنها وأخطرها تجارة وتهريب السلاح بالخصوص السلاح الفردي والذخيرة الخفيفة المهربة ففي سنة 2003 كان تهريب هذه الأسلحة تقريبا شبه منعدل، ولكن بعد سياسة الحراك السياسي في المنطقة عرف تصاعد فظاهرة تهريب الأسلحة تعتبر الأكثر الأنشطة الغير الشرعية رواجا وربحا مقارنة ببقية الأنشطة التهريب الأخرى عبر العالم مما

1- سفيان منصوري، **آفاق استراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة دكتوراه، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017)، ص. 101- 103 .

جعل من الساحل الإفريقي ثاني أكبر سوق عالمي للإتجار بالأسلحة فهذه الأخيرة هي سهلة التخزين وكذلك سهولة نقلها فالأمر لا يتطلب جهد ووقت كبير[1].

إن الحركات الإرهابية هي حركات تجمع في صفوفها عدد من الأفراد الذين يؤمنون بنفس الفكرة ويدافعون عن قضية واحدة فهي تكون مجهزة وممولة بشكل يجعلها قادرة على إدارة العمليات الإرهابية، وكما نعلم بأن دول الساحل في معظمها دول صحراوية شاسعة المساحة، لذا يصعب التحكم فيها وتضعف الدول على مراقبة حدودها كل هذا جعل من المنطقة عرضة لظهور الحركات الإرهابية، حيث تقوم بجذب الفقراء والبطالين نتيجة لانعدام الأمن الاقتصادي، لقد أرجع محمد مقدم أن ظهور نشاط الإرهاب في المنطقة يعود إلى فريق 2002 حينما أعلنت مصالح الأمن الجزائرية بأنها تمكنت من القبض على مبعوث تنظيم القاعدة تزعمه أسامة بن لادن إلى منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي.

ومن بين التنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي نجد جماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي أسست سنة 1980 بقيادة حسان حطاب متبني بذلك الخطاب المتطرف ومنهج العمل المسلح ضد النظام ومن بين أعمالها عملية الاختطاف التي قامت بها سنة 2003 وذلك باختطاف 32 سائحا أوروبيا في الجزائر من أجل الضغط على السلطة والتأثير على علاقتها الخارجية والقصد من ذلك هو الحصول على المال عبر دفع الفدية لشراء الأسلحة وكذا التمويل الذاتي كما نجد كذلك الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة هي كذلك تحمل فكر السلفية الجهادية تم إنشائها من قبل مجموعة من الشباب الليبيين الذين شاركوا في الحرب الأفغانية السوفياتية وكان عملها في غاية السرية وذلك بهدف الإطاحة بنظام القذافي حيت تمكنت السلطات الليبية من كشفها عام 1995 هنا قامت بإعلان عن نفسها والدخول في المواجهات المسلحة مع النظام، بالإضافة إلى هاتين الجماعتين هنالك جماعة بوكو حرام أو جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد فهي تعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية تأسست عام 2004 على يد محمد يوسف وبدأت اعتناق الإرهاب في عام 2009 انتهت بمقتل زعيم الجماعة محمد يوسف[2].

1- حنان لبدي، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة الماجستير ( جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص.103-107.

2- يوسف نوي، **الدور الإقليمي للجزائر في مكافحة الإرهاب**، مذكرة الماستر، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014 - 2015)، ص.36-39.

أكدت دراسات خاصة أمريكية بأن منطقة الساحل الإفريقي ستصبح المجال الخصب لنمو وتطور الإرهاب وذلك ببروز مجموعة من المؤشرات التي تدعو لتنامي التطرف الديني من خلال وجود حركات سلفية متعصبة وبعد الإحصاء التقريبي توضح بأن تعداد المجموعات الإرهابية هي كتالي:

– 700 فرد تقريبا من أنصار الدين، أكثر من 600 فرد تابعين لتنظيم القاعدة، أكثر من300 فرد ينتمون لحركة التوحيد والجهاد، حوالي400 فرد جاءوا من أفغانستان وبعض الدول العربية فالخطر لا يكون في العناصر وتعداد الأفراد بقدر ما يكون الخطر في تمويل هذه العناصر، فالتمويل يمكن اعتبار السند المادي والمعنوي والحافز الأساسي للعمليات الإرهابية باعتبار المال هو من أولويات هذه التنظيمات، وذلك لأجل الإعداد والتدريب، بإضافة إلى تنفيذ العمليات ويضاف إلى ذلك الملبس والإقامة وبالنظر لخطر التمويل، هنا أولت الدول الاهتمام بتمويل الظاهرة الإرهابية فنجد أغلب الدول قامت بتحريم التمويل وكانت أولها الجزائر وكان من أهم التيارات الإرهابية نجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد الجهاد[1].

**ثانيا: الجريمة المنظمة:** لطالما شكلت الجريمة المنظمة وبالخصوص الاتجار بالمخدرات تهديدا جديد للأمن في المنطقة [2]، التي تمس جميع الوحدات المرجعية للأمن ( الدولة المجتمع ومجتمع الأفراد) مما يتطلب استراتيجيات أمنية شاملة منها ماهي عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية )، ولقد ساهم عامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء.

لقد شهدت منطقة الساحل ظاهرة الجريمة المنظمة منذ القدم فتاريخيا ترجع إلى ظاهرة الوسيط ويقصد الأخيرة الشخص أو الأشخاص الذين كانوا يربطون بين شركات الاحتلال والتجار المحليين عرفت دول منظمة الساحل الإفريقي بعد الاستقلال السياسي والاقتصادي العديد من الأزمات الاقتصادية في ظل التصادمات العرقية والاثنية بسبب فشل نموذج الدولة في تسير وإدارة الأزمة، إضافة إلى التوزيع الغير العادل للثروات وهذا ما أدى إلى ظهور الانقلابات في كل من مالي والنيجر وغيرها من الدول الساحلية، وما زاد من تفاهم هذه

1- سمير قلاع ضروس، مرجع سابق، ص.52، 53.

2- بن بعلاش خالدية،" **مقاربة السلم التنمية المستدامة في منطقة الساحل الإفريقي**"، ملتقي دولي الجزائر ومشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي الرهانات والتحديات، (جامعة ،سكيكدة،2014)،ص.05.

الأوضاع نجد الصراع أو التنافس الإيديولوجي بين الاتجاه السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الباردة[1].

كما أن هذا أدى إلى كساد القطاع الزراعي الذي يعتبر الأهم في معظم الدول الساحلية الأمر الذي جعل ببعض الفواعل غير دولاتية بصعود والتي تتحكم في التجارة الغير الرسمية، حيث حدث تحالف بين الجماعات الاثنية والقبيلة في شكل مؤسسات عبر وطنية وقامت بتوسيع نشاطها خارج الحدود ونتيجة لذلك تم ظهور اقتصاديات غير رسمية مهيمنة على الشبكات الإجرامية يتم توظيف 65 بالمئة من عدد سكان منطقة الساحل الإفريقي، لقد مارست بشبكات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وعبر العديد من الممرات القديمة التي عرفت بها المنطقة وذلك لغياب الدولة لفترة زمنية طويلة.

إن للجغرافيا الإنسانية عامل مهم في زيادة نشاطات الجريمة المنظمة وذلك عند حضوضها لمنطقة العصب (القبلية) فهذه الأخيرة تساهم في توليد أشكال التجارة الغير الرسمية[2]، لقد عرفت منطقة الساحل تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكافة أشكالها، وذلك سواء على مستوى التهريب وبالضبط السجائر التي تتواجد بصورة كبيرة في كيدال، وتبقى التجارة بالمخدرات هي الأكثر خطر وذلك بسبب أن الساحل قد أصبح نقطة لعبور المخدرات كالهروين الكوكاين من أمريكا اللاتينية لأروبا عبر إفريقيا بعدها الساحل الإفريقي فالجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التغريب تشكل مصدر خطر حقيقي على دول تلك المنطقة، التي أصبحت هذه الشبكات تملك مؤسسية ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة يشكل كل من تنامي الجريمة المنظمة والهجرة السرية والجريمة الالكترونية مصدرا من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة فالمخدرات تعتبر تهديدا كبيرا لدول الساحل خاصة من الناحية الاقتصادية.

**الهجرة السرية**: الهجرة السرية هي أحد المظاهر التي تميز تطور خطير الذي أصبحت عليه الجريمة المنظمة عبر الدول حيث تصل لأرباح من وراء هذا النشاط حوالي 3.5 مليار حيث تطمح هذه المنظمات الإجرامية إلى تهريب أكبر قدر ممكن من المهاجرين أدت بهم إلى ظروف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لمغادرة بلدانهم

1- سفيان منصوري، مرجع سابق، ص. 114، 115.

2- **المكان نفسه**، ص.116.

وذلك بصورة لاشرعية إلى بلدان متقدمة، مما تشكل هذه الظاهرة خطرا على سيادة الدول المستقبلة لها فتواجد مهاجرين غير شرعيين في إقليم دولة حتما سيشكل خرقا لسيادتها[1].

**تجارة المخدرات:** يمكن حصر الأسباب التي جعلت من إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي تتحول إلى منطقة مستقطبة لتهريب مختلف أنواع المخدرات ما يلي:

– بحكم الطبيعة الصحراوية لمنطقة الساحل الإفريقي يصعب مراقبتها والتحكم فيها، ضعف تكوين الشرطة المحلية في دول الساحل فهي مجهزة فقط لتضبط الأمن العام وليست مؤهلة بمهام البحث والتحقيق الصعبة انتشار مختلف مظاهر الفساد والرشوة وتخلف وقصور الجهاز القضائي مما أصبح عرضة للتلاعب والفساد، ومن أهم المخدرات التي تعبر الساحل الإفريقي هي:

**– القنب الهندي:** يعود سبب انتشاره في الساحل الإفريقي إلى الأرباح الهائلة التي حققتها زراعته بالمقارنة بالمنتجات الزراعية الأخرى فهذا النوع من المخدرات زراعته يحسن ويقلص من مستوى الفقر الذي يعانيه المزارعين في المناطق الريفية وحتى الحضارية.

**– تهريب الكوكايين:** مع بداية القرن الجديد أصبحت القارة الإفريقية تشكل محطة عبور جديدة للكوكايين بالرغم أن هذه الأخيرة لا تنتج في إفريقيا، فعلى حسب الأنتربول قدرت الكوكايين التي تروج في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي حوالي 1.8 مليار دولار لسنة 2011، الهجرة الغير الشرعية المرتبطة بالإتجار بالبشر.

إن واقع الهجرة في منطقة الساحل تتميز بثلاث فئات من المهاجرين الأولى وهي الفئة المستقرة، أما الثانية فهي العابرة التي تتخذ منطقة المغرب العربي محطة عبور في هذا النوع هنا تنشط حركة الهجرة الغير شرعية وذلك لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئية للمجتمعات الساحلية، وأما الأخيرة فهي فئة المهاجرين التي تنشط في مجال التهريب بمختلف أشكاله وهذه أيضا ضمن الهجرة غير الشرعية يتم استغلالها من طرف شبكات الجريمة المنظمة في أعمال التهريب والإجرام[2].

1– غدير دليلة، **الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)**، مذكرة ماستر، ( جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014–2015)،ص.29،30.

2– عادل زقاغ وسفيان منصوري، **"واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع23، مارس 2016 ص.155– 166.

إن تزايد حجم التهديدات الداخلية والخارجية للأمن الجزائري يفرض على المتحكمين في عملية صناعة القرار الجزائري العمل الجاد على تطوير المنظومة الأمنية وتحديثها من كل الجوانب اللوجيستكية والإستعلاماتية والدفاعية والعمل على تحقيق استقلاليتاها بعيدا عن تأثير الدوائر الأجنبية، وعليه وجب العمل الأكثر على هذه المنظومة الأمنية، وذلك لاحتواء الفواعل الممتدة للأمن القومي الجزائري، إضافة إلى تعزيز الأطر الجهوية والإقليمية الذي يخص التعاون الأمني الاستخباراتي فيما بين حكومات المنطقة.

وما يلاحظ على المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة أن العمل الذي قامت به هو ديبلوماسية أزمة بمعنى أنها لا تنشط إلا بعد وقوع الأزمة فهي لا تملك تصور وتوقع لمختلف الأزمات التي يمكن لها أن تقع في محيطها المباشر، رغم كل هذا يمكن القول بأن السياسية الخارجية أنها استطاعت تجاوز أكبر المعوقات التي واجهتها في سبيل تحقيق الرؤية الجزائرية لضمان الاستقرار والسلم بمنطقة الساحل الإفريقي.

# الفصـــل الثاني:

# انعكاسات السياسة الخارجية

# الجزائرية في منطقة الساحل

إن الجزائر تلعب دور الدولة المبادرة وذلك من خلال المبادرات العديدة التي أقرتها أو كانت طرف رئيسي فيها فنجد في المجال الاقتصادي القيام بمبادرة النيباد وأما من الناحية الأمنية قيامها بمبادرة إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة، بإضافة إلى كل هذا تقديمها حلول لمختلف الأزمات و المشاكل التي تعاني منها دول المنطقة وتمثلت المبادرات من الناحية الاجتماعية بتقديم مساعدات إنسانية بمختلف أنواعها والتكفل باللاجئين من أجل التحسين من أوضاع المنطقة ونجد أن المبادرات السياسية أو الدبلوماسية كانت عبارة عن الوساطة ودعم تثبيت السلام.

فالجزائر لها من القوة ما يسمح لها بلعب تلك الأدوار لتحقيق أمنها الإقليمي والذي استند على مقاربة شاملة وجماعية، فالأمن في منطقة الساحل لا يمكن تحقيقه وفق مقاربة صلبة مما دعت إلى دمج الأمن والتنمية لتصبح المقاربة كفيلة باستخدام الأمن في المنطقة بالخصوص أن ما هو أمني هو في ذات الوقت إنساني، بيئي اقتصادي مجتمعي.

## المبحث الأول: الأداءات السياسية في الساحل الإفريقي

### المطلب الأول: أولا– الأداء السياسي

الجزائر بحكم محوريتها في المنطقة وفي إطار مقاربتها اعتمدت على القوة الذكية، وهذا ما جسد لمحاور مقاربتها في الشق السياسي الديبلوماسي وراجع إلى مرجعيتها الدستورية والتاريخية القائم على ضرورة التعاون المشترك والحوار السياسي بين كافة الفواعل سواء الرسمية والغير الرسمية المؤثرة على الأمن في المنطقة.

وتبنت الجزائر الحوار السياسي كأهم محرك أساسي في سلوكياتها اتجاه المشاكل التي تحدث في منطقة الساحل حيث وضعت مجموعة من الكاريزميات السياسية كتكملة للبعد التنموي وذلك لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة، ومن خلال إقامة اللجان المشتركة مثل اللجنة المشتركة للتعاون بين مالي وبوركينا فاسو والتي هدفت إلى تعزيز قنوات الحوار وتشاور البرلمانات واللجنة الثنائية الحدودية بين الجزائر، مالي، والنيجر وهي تهدف كذلك إلى تعزيز الحوار والتشاور القائمة بين البلدان وتنسيق التعاون من أجل تمتين روابط الأخوة وعلاقات حسن الجوار[1].

كما نجد كذلك اللجنة العليا المختلطة الجزائر، مالي، بوركينا فاسو، تشاد والنيجر، حيث تقوم على تقديم موسع للتعاون الثنائي ودراسة السبل والوسائل الكفيلة لتعزيزها وتنويعها وتكيفها مع واقع وأولويات البلدين حيث رأى عدد من المراقبين أن الجزائر قد لعبت دورا هاما في مكافحة أنواع الجريمة العابرة للحدود في القارة وأبرز مثال على ذلك هو اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه 1999 أو من خلال اتفاقيات الثنائية في مجال تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويلية.

من أهم القرارات التي خرجت بها والتي تجلت في الذي يسمح بتقوية الإمكانيات المتاحة عن طريق التعاون عبر الحكومي وهو مخطط التحرك لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود، حيث ترفع الجزائر في كل مناسبة على ضرورة محاربة أشكال الإرهاب وطرق تمويلية[2].

---

1- أسامة بوشماخ، " **المقاربة الأمنية الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي 2005– 2015**"،( جامعة جيهان، أفريل 2017) ص12.

2- **المكان نفسه**، ص. 13.

بإضافة إلا أن الجزائر يشهد لها بدورها الكبير ومواقفها والتي تمكنت من الانخراط في المجتمع الدولي بفضل مجهوداتها والتي كللت بمصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم 1904 المتعلقة بتحريم دفع الفدية شهر ديسمبر 2009، والتي هي عبارة عن تكملة اللائحة رقم 1373 تتعلق بتمويل الإرهاب ومكافحته واللائحة رقم 1267 المتصلة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية[1].

**ثانيا– الآليات السياسية لحل أزمة الطوارق**

**البعد الداخلي:**

ما يلاحظ على طوارق الجزائريين أنهم لا يملكون أي مشكلة من النظام الجزائري ولم يشكل انتمائهم لدولة الجزائر أي إشكال، فالجزائر تولي الأهمية لسكان الجنوب بصفة عامة وسكان الطوارق بصفة خاصة وذلك في عملية البناء الوطني، مما جعلها تقوم بمجموعات من القنوات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية وذلك لتحقيق عملية إدماج لهؤلاء السكان في النسيج الاجتماعي، ومن هنا توضح بأن قرار الرئيس أحمد بن بلة بتعيين أحد قادة الطوارق بمنصب رئيس المجلس الشعبي الوطني كان صائبا.

فقام النظام الجزائري برسم مسار وذلك لتعزيز توطين الطوارق الرحل من أجل إدخال العنصر الطوارقي كعنصر فعال المشكلة للمجتمع الجزائري، من بينها وضع تشريعات تحمي التراث والثقافة المحلية الطوارقية تمت ما بين 1993–1994 عملية طرد ما يقارب 5175 مهاجر غير شرعي، ولكن تم الإبقاء على كل من الطوارقي حتى وإن لم يكن جزائري.

وكاستثناء وضعت الجزائر مجموعة من القوانين على حدودها الجنوبية من أجل تسهيل حركية تنقل السكان الطوارق بين حدود الجزائر والبلدان المجاورة ووضع التسهيلات والاستثناءات القانونية من أجل تسهيل انخراط شباب الطوارق ضمن مختلف أسلاك الأمن، وبالخصوص الدرك الوطني وحرص الحدود كل هذا جعل من الطوارق الجزائريين يظهرون وفاء وولاء كبير للأرض والوطن[2].

1- أسامة بوشماخ، مرجع سابق، ص. 13.

2- نبيل بوبية، مرجع سابق، ص. 94.

**البعد الخارجي:**

بحكم أن الأزمة الطوارقية واقعة في دولتي جوار( مالي والنيجر) وكذا التزام الجزائر لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترامها للمواثيق الدولية فيما يخص قبول الحدود الموروثة عن الاستعمار، فإنها قامت بمجموعة من المبادرات الثنائية ( مع طرفي النزاع)، وجمعية ( دول المنطقة) لمعالجة الأزمة أهمها:

**1- اللقاءات التنسيقية بين رؤساء ومسؤولي دول المنطقة وجاء في هذه اللقاءات ما يلي:**

**قمة جانات في جنوب الجزائر:**

عقدت يومي 8و09 سبتمبر 1990 والتي تعتبر أول مرحلة التي عبرت عن رغبة البلدان المعنية بمشكل الطوارقي مع عدم استخدام القوة، مما يخلق عدم الاستقرار في المنطقة كلها وقد جمع هذا اللقاء كل من قادة الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا واجتمعوا كلهم على وضع حد لما تعيشه المنطقة بإضافة على تأكيدهم على ضرورة تنمية المناطق الحدودية، وكذا للتهميش الذي يعاني منه سكان الطوارق.

ومنذ انعقاد هذه القمة أصرت الجزائر وكذا البلدان المحايدة لها على التضامن الأخوي والاستقرار الجهوي كما قامت الجزائر بمجهودات ووساطات لتسوية النزاع الطوارقي في كل من مالي والنيجر.

**الوساطة الجزائرية في النزاع الطوارقي المالي:**

قامت الجزائر اتخاذ موقف هدفه الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي، وكذا ضمان عدم إقصاء وتهميش سكان الطوارق، إلا أن هذا الموقف أثار غضب المتمردين الطوارق لأنهم كانوا يتوقعون أن يكون موقف الجزائر لصالحهم لأن رغبة الجزائر كانت إيجاد حل سياسي للنزاع من أجل إحلال السلم والأمن والاستقرار في البلد المجاور[1].

حيث استفادت الجزائر من إخفاق تطبيق اتفاقية تمنراست التي تم رفضها من قبل فرنسا بحجة عدم مشاركتها في صياغته للقيام بوساطة جديدة، وذلك بطلب من الحكومة المالية والحركات والجبهات الموحدة للطوارق، فواجهت هذه الاتفاقية عدة صعوبات ومن أجل تذليل هذه الصعوبات قامت الجزائر بجمع الفرقاء الماليين في تمنراست ومع تصاعد العنف في مالي جعل عملية الخروج من الأزمة صعبا، وعلى الرغم من كل

1- نبيل بوبية، مرجع سابق، ص. 95.

الصعوبات التي واجهت الوساطة الجزائرية، إلا أن الدور الجزائري في حل النزاع المالي كان فعالا ويمكن إجمال الخطوات التفاوضية التي قامت بها الجزائر فيما يلي:

**– اتفاقية تمنراست 1991**: حيث شملت هذه الاتفاقية على 13 مادة أساسية من بينها:

– وضع حد لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي.

– يتعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام العام.

– القوات العسكرية المالية مدعوة لتجنب أماكن الرعي والأماكن الأهلة للسكان .

– تفرغ القوات المسلحة المالية لمهنة الدفاع على التراب الوطني.

**2– لقاء الجزائر العاصمة الأول 29–30 ديسمبر 1991**:

وهو لقاء أولي بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية التي تم فيها تحديد كيفية سير الوساطة الجزائرية.

**3– لقاء الجزائر العاصمة الثاني 22–24 جانفي 1992**:

توصل في هذا اللقاء إلى مجموعة من النقاط وهي أولها توقيع الهدنة، وكذا إطلاق المتبادل لسراح المسجونين إضافة إلى تنصيب لجنة التحقيق.

**4 – لقاء الجزائر الثالث: 15–25 مارس1992**:

هنا توصلوا إلى اتفاق وطني الذي وقع فيما بعد في بماكو.

**5 – لقاء تمنراست 16–20 أفريل 1994**:

وتعلق هذا اللقاء بالتوصل لتقييم عملية تطبيق الاتفاق الوطني وعملية الإدماج في الوظيف العمومي للمقاتلين مع تقدير رتبهم[1].

1– نبيل بوبية، مرجع سابق ،ص. 96،97.

**6 – لقاء الجزائر 10–15 ماي 1994**:

تم في هذا اللقاء من تمكين طرفين من التفاهم وفق الاتفاق تمنراست وذلك حول عدد مقاتلي وإطارات mfua الذي سيتم إدماجهم في الأسلاك العسكرية للدولة.

**7– لقاء تمنراست 27–30 جوان 1994**:

تم تحليل الأوضاع من خلال استعادة العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني وتوصل الطرفان إلى إدانة الانحرافات الغير المراقبة التي كانت وراء الأحداث وتسيير عملية الإدماج في جو من الثقة والأمن والتنسيق التدريجي للمدمجين، إضافة إلى محاربة العصابات تحت أي شكل من الأشكال.

8– علقت الوساطة الجزائرية في أفريل 2005 على إثر انتقادات التي واجهتها الصحافة المالية للجزائر، ولكن بعد اشتداد الصراع عادت الجزائر بداية سنة 2006 فأقدمت الوساطة الجزائرية في النزاع بين الجيشين المالي والمتمردين حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير إلى توقيع على اتفاق تاريخي، من أجل تسوية نهائية للنزاع المسلح وجاء في هذا الاتفاق التمسك بالجمهورية الثالثة لمالي والتأكيد على التمسك باحترام الوحدة الترابية والتأكيد على حرص السلام والاستقرار والأمن في البلاد[1].

لعبت الجزائر عدة مرات دور الوسيط بين الحكومة المالية وحركات تمرد الطوارق في شمال مالي باحتضانها محادثات بين الطرفين والتي توجت بتوقيع في 2006 على اتفاق الجزائر حيث تم التوصل إلى اتفاقية 04 جويلية 2006 تحت إشراف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، واعتبرت هذه الاتفاقية كمخرج سلمي للأزمة من بين ما نص عليه[2]:

- انسحاب الحكومة المالية وقواتها العسكرية المنتشرة في بلدان الطوارق.
- إنشاء صندوق لدعم أنشطة الإعمار، بتقديم مساعدات للصندوق بحوالي 176 مليون يورو.
- ترقية التنوع الثقافي في دولة مالي والأخذ بخصوصية مناطق الشمال.

1- نبيل بوبية، مرجع سابق، ص.98.

2- قاروج فؤاد، **تقييم السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا 1999–2014**، مذكرة الماستر، ( جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015- 2016)، ص. 144.

- وضع نظام جبائي تفضيلي لشمال مالي والمحدد بـ 10 سنوات بهدف جلب المستثمرين.

وعموما فإن كل الاتفاقيات سواء كانت الجزائر طرفا أو لعبت دور في التوقيع عليها سعت إلى تحقيق النتائج التي من الممكن أن تساهم بحل سلمي لقضية الطوارق مما يساهم في تعزيز الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي من خلال[1]:

- تحسين الظروف المعيشية للطوارق وتعزيز توطينهم.
- المساهمة في تنمية مناطق الشمال التي يتواجد بها الطوارق.
- عدم استعمال القوة بحل مشكلة الطوارق.
- وقف إطلاق النار وجلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار والمفاوضات.

**الوساطة الجزائرية في النزاع الطوارقي النيجيري:**

لقد حاولت الجزائر ومع بداية الأزمة إلى بذل كافة مجهوداتها لحل المشكلة بطريقة سلمية ودون تدخل قوة خارجية عن القارة، مما جعل خلق عبئ هجرات مكثفة للمواطنين النيجيريين نتيجة للنزاع المسلح سعت الجزائر لمواجهة المساعي الفرنسية والمدعمة بالدور البرك نابي حل المشكلة، حيث قامت بجمع طوارق نيجيريين ممثلين بتنسيقية المسلحة (cra) والسلطات النيجيرية في 13-22 جوان 1993 وتم عقد الهدنة وتم الاتفاق على رفع حالة الطوارئ المفروضة في شمال البلاد، إلا أنها تم حل المشكلة فمازالت الجزائر تبذل مجهودات لتنمية شمالية مالي والنيجر بمشاريع تحت رعاية الجزائر .

ولذا يمكن القول أن الوساطة الجزائرية في النزاع النيجيري لم تلقى نفس المستوى الذي كان عليه نزاع مالي والتي فرضت نفسها كوسيط أساسي ووحيد، وأما في النزاع النيجيري اقتصر دورها على المشاركة في لجنة المتابعة رفقة فرنسا وبركينا فاسو[2] .

1- قاروج فؤاد، مرجع سابق، ص. 145.
2- نبيلة بوبية، مرجع سابق، ص103.

إذ يكمن دور الاتحاد الإفريقي في المجال السياسي فيما يلي:

– تدعيم دولة القانون وكذا تقوية المؤسسات الديمقراطية وذلك من خلال الورشات واللقاءات المشتركة واتفاقيات التعاون مع الجماعات والمعاهد التي تملك نفس الأهداف هذه المبادرة، إضافة دعم مؤسسات المجتمع المدني.

– اللامركزية الإدارية وتقاسم التجارب الناجحة في ميدان الحكم الراشد، وذلك من خلال تنظيم مؤتمرات من أجل تقاسم تجارب بمشاركة الدول الإفريقية في إطار الاحترام الكامل للوحدة الوطنية، مع تنظيم ورشات تكوين للإطارات الحكومية من أجل دعم قدراتهم في الإدارة الجيدة للمصادر العامة وتذكيرهم بقواعد الإدارة الجيدة تعزيز مع الحكومات والأحزاب السياسية لمختلف الصكوك الإقليمية والخاصة بالحكم الراشد وتنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية بتسهيل تبادل الخبرات بين هيئات مساهمة في تدريب موظفي وممثلي انتخابات التابعين للأحزاب السياسية ودعم المجتمع المدني والشباب العاملين في تعزيز التسامح وتوعية الشباب حول مخاطر التعصب والتطرف الديني [1].

حاولت الجزائر ومن خلال مبادراتها إلى جمع أطراف الصراع إلى مائدة الحوار ووفق الانتقال، وكذا الوصول الى الحل السياسي التي هدفت إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

تحقيق التوافق بين اللبيين بالحوار على خارطة تتضمن حلا للأزمة ومنع اللجوء إلى السلاح وبناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق أمام انتشار الفكر المتطرف للجماعات المسلحة، حيث دعت الجزائر ومن خلال التصريحات الرسمية والتي تدعو بالتوجه اللبيين إلى المصالحة الوطنية والتي تضمن تعزيز شرعية المؤسسات وبفضل مجهوداتها السياسية والدبلوماسية أقنعت الأطراف الإقليمية والدولية بتبني مقاربتها لحل الأزمة الليبية ليأتي بيان اجتماع دول الساحل جوار ليبيا المنعقد في 29 أوت 2014 بالقاهرة دعم جهود العمل السياسي وتعزيز الحوار مع الأطراف الليبية، التي تنبذ العنف وقامت المقاربة الجزائرية من خلال مبادرة مشتركة مع دول الجوار والتي تقوم على المبادئ التالية:

1– شمسة بوشنافة، **استراتيجية الاتحاد الإفريقي من أجل الساحل: الفرص والقيود**، ملتقى دولي حول الجزائر ومشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي– الرهانات والتحديات–، ( جامعة سكيكدة، 2014)، ص.213– 215.

– احترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها.

– عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا والحفاظ على استقلالها السياسي.

– الالتزام بالحوار الشامل ونبذ العنف ودعم العملية السياسية[1].

**المطلب الثاني: الأداء الأمني**

إن الجهود الجزائرية الأمنية في الساحل الإفريقي رجعت إلى سنوات التسعينات، وذلك من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها وتوالت تلك الجهود لتمس فيما يخص معالجة مشاكل طوارق المالي والنيجر، وبالإضافة إلى تلك التهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي التي تتعلق بالعمليات الإرهابية بالخصوص في مجال خطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، لذا الجزائر لها دور في اللائحة الأممية التي تحرم دفع الفدية للإرهابين مقابل الإفراج عن الرهائن في المنطقة وجاء هذا الاقتراح عبر مجموعة من المؤتمرات.

إن التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات، ومنه يمكن فهم الدور الأمني الدبلوماسي تجاه الفضاء الجيو سياسي الإفريقي، فالجزائر تدرك تمام الإدراك أنها تواجه عملية أمنية بالغة التعقيد وتظهر في مؤشرين:

– الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر فأضحت لزاما إدراكها في التعاطي مع الفضاء الإفريقي المتأزم، فالتحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق إلى الشراكة الجزائرية الإفريقية تكتيكيا وإجرائيا تأتي في اللحظة الراهنة والمدى المنظور من المقاربة الأمنية العسكرية كأولوية على المقاربة الاقتصادية[2].

– من أجل ضمان تأمين الديبلوماسية الأمنية الجزائرية اتخذت الجزائر منهجا انكفائيا على الذات قوامه أمننا بآلية تتعامل مع الجريمة المنظمة، وبالخصوص مع سقوط النظام الليبي، وكذا سقوط شما لمالي 2012 في يد الجماعات المسلحة، هنا لجأت الجزائر في سلوكها إلى مقاربة عسكرية لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين التي تميز منطقة الساحل لاعتباره ساحل الأزمات والتهديدات المختلفة.

---

1– عبد السلام دخيل، **الأبعاد السياسية للمقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية**، ملتقى دولي الجزائر ومشاريع بناء السلام الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي– التحديات والرهانات–،(جامعة سكيكدة،2014)،ص.10،11.

2– خديجة بوريب، **الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي الواقع والرهانات**، المجلة العربية للعلوم السياسية ص. 35– 37.

ارتبط الدور الجزائري في الساحل الإفريقي أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية ومدى تأثيرها في الحدود الجنوبية للجزائر إن الفكرة التي تقول بأن التهديدات الأمنية الحاصلة في الساحل الإفريقي هي ليست بالضرورة التي صورتها الولايات المتحدة، فهذه الأخيرة تضخم من حجم هذه التهديدات من أجل تبرير تواجدها وتدخلها في المنطقة للأهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى.

إن التهديدات الموجودة في المنطقة والتي حاولت الجزائر جاهدة مع دول الإقليم على العمل لمكافحتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية انطلاقا من سببين هما:

فالجهود الجزائرية والإقليمية للحد منها ومكافحة التهديدات الأمنية للساحل ففي حالة نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة انتشارها سيخلق نوع من الاستقرار الأمني في المنطقة، ومنه فقدان الأطراف الخارجية مبررتها والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في الساحل الإفريقي.

فدول الساحل الإفريقي التي وجدت أن في تعاونها مع الجزائر سيحقق لها نتائج إيجابية الذي سيحسن من الوضع الأمني في دولها ويحقق لها الاستقرار، فإنها ليست بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبالخصوص وجود تخوف لدى هذه الدول للاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتها والذي يمكن أن يتحول إلى تدخل عسكري[1].

وبما أن الساحل الإفريقي أصبح مستهدفا منذ عام 2002 تم إطلاق برنامج" بأن الساحل" المكثف الذي هدف إلى تعزيز الأمن على الحدود وزيادة القدرة على محاربة الإرهاب في كل من مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا وأصبح فيما بعد يعرف هذا البرنامج بترانس صحراء منذ عام 2005 وتوسع دول المشاركة في برنامج لتضم كل من الجزائر، بوركينا فاسو، المغرب، نيجيريا، السنغال، تونس ومنه ارتفاع ميزانية برنامج ما يقارب مئة مليون دولار، ولهذا البرنامج جناح عسكري يعمل تحت مظلة العملية التي تعرف بأندير ينغ فريدوم والتي تهدف إلى مكافحة المنظمات الإرهابية العاملة في المغرب الإفريقي وفي الساحل واعتقال أفرادها.

1- خديجة بوريب، مرجع سابق ،ص. 37-39.

والسبب الثاني هو الرفض الدائم للجزائر أن يكون هناك تدخل أجنبي بشؤونها الداخلية، فهي كانت من أبرز الدول الرافضة لإقامة قيادة أمريكية في الجزائر وأصبحت تفعل من نشاطاتها في الساحل الإفريقي، وكذا تعزيزها مع دولة، تفاديا لأي تدخل أجنبي في هذه الدول قد ينعكس عليها في ظل عدو التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية[1].

**الخطة الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي:**

دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2009 وذلك ضمن الأطر المحددة سلفا من قبل الاتحاد الإفريقي ففوض مجلس الأمن والسلم الإفريقي الدول لتشكيل جيش نظامي موحد يقوم بمحاربة الإرهاب في المنطقة فهذه الخطة جاءت في إطار قيادة الجهود الإقليمية لدول الساحل الإفريقي فكل من الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا أقرت خطة أمنية تحتوي على 6 بنود.

ارتكزت بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية بتعداد 25 ألف جندي والمشكلة من الجيوش الدول الخمسة وبالتعاون مع الميشليات القبلية المنتشرة في الصحراء من الطوارق والعرب والزنوج، حيث جاءت هذه الخطوة نتيجة للاجتماعات العسكرية والتي عقدت بين ممثلي هيئات أركان الجيوش الدول الخمس في العاصمة طرابلس في جويلية وتولت الجزائر في سياق الخطة الأمنية قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة وتحتوي هذه الخطة على ستة بنود أساسية ومهمة وهي[2]:

– اتفاق دول الساحل الإفريقي على إنشاء قاعدة بيانات موحدة المتضمنة لكافة المعلومات حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

– تم الاتفاق كل من مالي، النيجر، ليبيا، موريتانيا بسماح لهيئات الأركان الجيوش الخمسة بالمطاردة للجماعات الإسلامية المسلحة.

– الاتفاق على التعاون العسكري بين القوى النظامية الموحدة ومقاتلي قبائل الطوارق والعرب مع ضمان حياد الطوارق.

1- خديجة بوريب، مرجع سابق، ص. 39- 42.

2-- أمينة بوبصلة"، **التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة الماجستير، (كلية العلوم السياسية والاعلام،(2011-2012)،ص. 186

– تقديم حوافز مادية لمن يعلم السلطات الأمنية عن أماكن تواجد الجماعات الإرهابية فقامت الجزائر وليبيا غلافا ماديا، من أجل تجهيز الميلشيات العسكرية.

– القيام بتحقيق مصادر تمويل إرهاب والتصدي للمهربين والقيام بتنفيذ مشاريع استثمارية في كل من مالي والنيجر.

– تكثيف الرقابة على منظمة الصحراء ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسود فيها اختفاء المركبات.

**أهداف الجزائر من الخطة الأمنية:**

جميع دول الساحل قد تأثرت من جراء التهديدات في بلاد المغرب الإسلامي التي جعلت من منطقة الساحل والصحراء مسرحا لتنفيذ عملياتي الإرهابية المسلحة، وذلك إما لضرب الجيوش النظامية لدول المنطقة أو ضرب لمصالح الدول الغربية، بإضافة إلى تزايد ظاهرة عملية اختطاف السياح الأجانب وكذا تهريب السلاح والمخدرات[1].

لقد كانت المشكلات الأمنية في الحدود الجزائرية الجنوبية الشاسعة تقتصر على تمرد حركات الطوارق" الأزواد" شمالي مالي والنيجر، إلا أن المسألة الأمنية ازدادت تعقد مع ظهور تنظيمات انفصالية أخرى من قبائل التوارق، وظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الأراضي الجزائرية واعتبرت الخطوة المتخذة والأخيرة لتشكيل قوة عسكرية إفريقية لمحاربة هذا التنظيم بقيادة كل من الجزائر وليبا أول نشاط عسكري بين دول الساحل الإفريقي، من أجل مكافحة الإرهاب العابر للحدود ومن مهمة هذه القوة هي محاربة تنظيم القاعدة بشكل فعال ودائم وتدميره ولإنهاء كتنظيم مسلح والسيطرة بشكل نهائي على المناطق الحدودية.

وكان اتفاق تمنراست حول إنشاء قيادة عسكرية متمركزة في تمنراست بمثابة تتويج للجهود الجزائرية التعاونية مع دول الساحل الإفريقي، التي تتشارك معها الحدود نفسها لتحقيق الاستقرار في المنطقة[2].

1- أمينة بوبصلة، مرجع سابق، ص. 187.

2- **المكان نفسه**، ص. 188.

فتقوم الجزائر بتجسيد مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية، وذلك لمواجهة التهديدات المختلفة التي تشكل خطر على الأمن القومي وهي تشمل النقاط التالية:

**– لجنة الأركان العملياتية المشتركة cemoc:**

تبلورت خلال الاجتماع المنعقد في أوت 2009 كل من الجزائر ومالي وموريتانيا التي عرفت بدول الميدان مقرها بتمنراست في 21 أفريل 2010 الهدف منها تنسيق في السياسة الأمنية لدول الأعضاء من أجل وضع استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب، وتتكون لجنة الأركان العملياتية المشتركة من أربعة خلايا ( خلية العمليات، خلية الاتصال، خلية اللوجستيك، خلية الاستعلامات) وتعمل ميدانيا في فضاء مشترك بين تلك الدول والتي يتراوح من 1956 كلم طولا على 933 كلغ عرضا.

**وحدة الدمج والتنسيق ufl:**

تأسست عام 2010 وهي تضم كل من الجزائر مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا، التشاد وهي التي تعمل على التعاون الاستخباراتي، وتبادل المعلومات بين دول الأعضاء بشأن تحرك ونشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة، لوضع خطط مشتركة والتحرك جماعيا في مواجهة الإرهاب[1].

**تعزيز الاجراءات الأمنية الداخلية:**

بالخصوص فيما تعلق بجنوب البلاد وبهدف مراقبة الحدود وضمان أمن حقول البترول والغاز من خلال إنشاء المنطقة العسكرية السابعة في مدينة إليزي والتي قامت بنشر 30000 جندي على الحدود الغربية والجنوبية وكذا إقامة 30 قاعدة عسكرية على الحدود مع مالي والنيجر وليبيا، فضلا عن إبرام اتفاقيات ثنائية لتعزيز التعاون العسكري، ومن خلال تبادل المعلومات حول الجماعات المسلحة وتوحيد العمليات الأمنية على الحدود[2] ،فالأمن هو عملية تتحقق من خلال ما يلي:

1– دحموح طاهر، **الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي**: http://jilhc.com/% d 8% a7% d9% 84% d8 a3% d9% 85% d9% 86% d8% a7% d9% 84% d9% 88% d86 87% d9% 86% d9% 8a-% d8% a7% d9% 84% d8% ac% d8% b2% d8% b2% d8% a7% (12/05/2018).

2– **المكان نفسه.**

تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن في جميع أنحاء منطقة الساحل، والتي جمعت دوريا رؤساء الاستخبارات والقادة السياسيين لمنطقة الساحل هدفها تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن وتبادل المعلومات ومكافحة الإرهاب في الساحل وتفعيل الهياكل الأمنية للسلم والأمن.

دعم إجراءات الثقة بين دول المنطقة والمساهمة في تدعيم التعاون الإقليمي في مجال تبادل المعلومات الأمنية ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارة.

تقييم هياكل وإجراءات مكافحة انتقال الأسلحة في الساحل، بما فيها الإطار القانوني والهدف اقتراح برنامج عمل منسق.

نشر الخبراء والمراقبين بالتنسيق مع minusma لدعم مبادرات نزع السلاح الجماعات المسلحة في شمال مالي.

ارساء خبراء في مجال الأمن rss .

تسهيل إدماج وحدات حول الساحل في برامج التكوين والبحث في بعض المؤسسات[1].

[1]- شمسة بوشنافة، مرجع سابق، ص. 215، 216.

## المبحث الثاني: الأداءات الاقتصادية والاجتماعية في الساحل الإفريقي

### المطلب الأول: الأداء الاقتصادي

**إنجازات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل:**

لقد عملت الجزائر إلى إقامة تعاون اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، والذي يخدم كل الطرفين فالجزائر تعتبره بعدا جديدا في العلاقات ما بين دولتين من أجل تنمية الاقتصاد الوطني وأكثر من هذا هو تأكيدها على دورها المحوري، وأما بالنسبة لدول الساحل فهو يعتبر فرصة لتبادل الخبرات بإضافة إلى مواجهة التحديات التي أدت إلى وضع أمني معقد في المنطقة، فإن التعاون الاقتصادي الجزائري مع دول الساحل يتم من خلال اللجان المشتركة، والذي يتم من خلال تقييم في المجال الاقتصادي واندرجت هذه الدورات ضمن القطاعات الجيدة للتعاون الدولي وتمت متابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات من طرف وزارة الخارجية[1].

**1- في الإطار الثنائي:**

تسعى اللجان إلى تفعيل مساعي تعاون والتنسيق بين دول الأطراف، لذا سعت الجزائر في هذا الإطار إلى التنسيق مع دول الساحل من خلال اللجان المشتركة للنظر في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

**اللجنة المشتركة الجزائرية النيجيرية:**

تأسست هذه اللجنة كذلك بموجب بروتكول اتفاق أمني بين البلدين للجزائر يوم 30 أكتوبر 1997 والتي تهدف إلى تعزيز التعاون على مستوى الحدود من التعاون الإداري الحدودي وتنقل الأشخاص والسلع على مستوى حدود البلدين إلى التعاون في مجال الاقتصاد الصحة، الثقافة، الزراعة، وحتى الرياضة إضافة إلى جانب القضايا الخاصة بالبيئة.

**اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية المالية:**

تم إنشاء هذه اللجنة الثنائية الحدودية سنة 1988 وذلك قبل مراجعتها بولاية أدرار يوم 16 أفريل 1995 ضمن اجتماع وزراء داخلية لمالي والجزائر وتم تعزيز هذا المسعى خلال الدورة 10 للجنة المختلطة

1- هاجر أوناف، **الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات مع دول الساحل الإفريقي**، مذكرة الماستر ( الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015- 2016)، ص. 75.

المالية التي تم انعقادها بالجزائر العاصمة أيام 16 إلى 20 نوفمبر 2007 وهدفت هذه اللجنة إلى تعزيز الحوار والتشاور القائمة بين البلدين، ومنه تنشيط التعاون بينهما من أجل تمتين روابط الأخوة وعلاقات حسن الجوار العرقية.[1]

**اللجنة الجزائرية التشادية للتعاون:**

تأسست في 13 أكتوبر 1981 حيث برز التعاون الثنائي بينهم في تناول المسائل الإقليمية والعالمية مما ركز البلدين على الحل السلمي لجميع الأزمات الأمنية، وتم كذلك عقد اتفاقيات في مجالات مختلفة منها الأمن القضاء، التجارة، الصناعة، الزراعة، الصحة والصناعات الصيدلانية النقل المساعدات الإنسانية.

**2- التعاون الاقتصادي:**

بما أن تنمية العلاقات الاقتصادية هي آلية عملية الديبلوماسية الاقتصادية من خلال رفع حجم التبادل التجاري، وكذا تشجيع الاستثمار لذا تعتبر الجزائر هذه الآلية أساسية لتحقيق الأمن عن طريق مقاربة شاملة معتمدة في مكافحة الإرهاب وبقية التهديدات، ومنه سعت إلى توقيع العديد من الاتفاقيات في المجال الاقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، بهدف تشجيع المبادلات التجارية والاستثمار بإضافة إلى ترقية حجم التجارة الخارجية والاستثمار.

ومن بين الاتفاقيات الموقعة بين الجزائر ودول الجوار في المجال الاقتصادي، نجد ابرام اتفاقيات مع مالي في عدة مجالات مثل الاتفاق في مجال البريد والتكنولوجيا المعلومات المنعقد في الجزائر يوم 11 سبتمبر 2011 ونجد الاتفاق في المجال السياحي الذي عقد في 11 سبتمبر 2001، وكذا الاتفاق في المجال الحرفي والصناعات التقليدية الجزائر المنعقد في نفس السنة وكذا الاتفاق في مجال الطاقة والمناجم الذي عقد من نفس السنة وأخيرا الاتفاق في مجال التضامن الذي عقد في 11 سبتمبر 2011 هذا بالنسبة لمالي[2]، وفيما يخص الاتفاقات مع نيجر نجد مذكرة تفاهم والتعاون في مجال الأشغال العمومية المنعقدة في 14 جوان 2010

1- هاجر أوناف، مرجع سابق، ص. 75.

2- **المكان نفسة**، ص. 76.

وأيضا اتفاق التعاون في مجال الصناعة التقليدية ومذكرة التفاهم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكذا مجال السياحة واتفاق آخر في مجال البريد والمواصلات عقدت كلها يوم 20 نوفمبر 2011[1].

ولوحظ اتفاق ثلاثي بين مالي، جزائري، نيجيري، والذي تضمن إلغاء الديون النيجيرية اتجاه الجزائر الذي تم انعقاده يوم 22 أوت 2011 وأيضا نجد توقيع على اتفاقية مذكرة تفاهم في مجال الموارد المائية، وكذا توقيع اتفاق حول النقل البري الدولي المنعقد في 18 مارس 2014.

وتم توقيع اتفاقيات مع تشاد من بينها مذكرة تفاهم بين الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية والوكالة الوطنية للاستثمار والتصدير لتشاد وأيضا التوقيع على مذكرة تفاهم في الميدان الفلاحية التنمية والريفية الموقعان في 18 مارس 2014.

**التجارة:**

قامت الجزائر على تطوير التبادل التجاري مع دول الساحل الإفريقي، وذلك بتشجيع التبادلات التجارية إضافة إلى وجود معارض تجارية تساهم في الترويج للمنتوج الجزائري في هذه الدول، فالديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل قامت على تدعيم التواجد الجزائري في الأسواق الإفريقية، فالسفارات الجزائرية لدول الساحل الإفريقي تقوم بالتعريف بالمنتجات الجزائرية إلى جانب العمل على تنظيم معرض التشجيع وإنشاء مؤسسات مشتركة، وكذا تنظيم اتفاقيات جمركية تشجيع تجارة المقايضة.

**السياحة:**

تسعى الجزائر مع دول الساحل على تقوية التعاون في مجال السياحة عن طريق تبادل المعلومات والإحصائيات الخاصة بمجال السياحة بتنظيم برامج سياحية مشتركة وتكفل الجزائر في تكوين إطارات سياحية لدول الساحل، بالإضافة إلى تبادل زيارات العمل بين الوكلاء السياحيين في دول الساحل مع الجزائر، من أجل تفعيل السياسات والاستراتيجيات المتفق عليها في إطار الاتفاقيات الموقعة [2].

1- هاجر أوناف، مرجع سابق، ص.77.

2- **المكان نفسه**، ص. 77- 79.

**دور الجزائر في تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية للساحل الإفريقي**: سعت الجزائر لتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة الساحل الإفريقي عبر العديد من المبادرات:

**تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الساحل**

أسست الجزائر علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي من خلال دعم التعاون جنوب جنوب والذي بدأ بوضع إطار للتعاون الجهوي سمي بندوة التعاون الصحراوي، من أجل ترقية التعاون متعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي ومع وضع استراتيجية للبحث عن الحلول للمشاكل السياسية والإقليمية، كما قامت الجزائر بتعزيز التكامل الإقليمي، وذلك ببناء منشاة القاعدية مثل مشروع الطريق العابر لصحراء الجزائر،- لاغوس النيجر مع ارفاقه بمشروع الغاز من نيجيريا إلى أوربا مرورا بالجزائر.

وسارعت الجزائر بإنجاز مشروع الطريق السيار العابر للصحراء والذي يربط الجزائر ومالي والنيجر ونيجيريا وتشاد وتونس في الجهة الشمالية للقارة الإفريقية، مما يساعد بالمبادلات التجارية بين هذه البلدان من خلال تشجيع استيراد وتصدير بين دول المنطقة ففي إطار تنمية مناطق الساحل الإفريقي ساهمت الجزائر 200 مليون دولار أمريكي وذلك لتنمية النيجر ومالي.

وكذا قيامها بإلغاء الديون بعض دول الساحل الإفريقي، والتي قدرت بـ 3 ملايير دولار ففي سنة 2013 ألغت الحكومة الجزائرية الديون على 14 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي والتي قدرت بـ 902 مليون دولار فعلى تقديره، فإن إلغاء الديون للدولة الإفريقية يندرج ضمن سياسات التضامن الإفريقي، وكذا تنفيذ التزامات الجزائر الدولية تجاه البلدان من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول الأعضاء[1].

وفي إطار تفعيل الآليات التنموية بمنطقة الساحل الإفريقي تبنت الجزائر استراتيجية التعاون الثنائي وتعمل على بعض النشاط التنموي في شمال عن طريق منح هيبة قيمتها 10 مليون دولار إلى الحكومة المالية وهي موجهة لتمويل مشاريع تنموية لفائدة ثلاث مناطق في شمال مالي وهي غاو فيدال تومبكتو سنة 2010 وفيما يخص الاتفاقيات بين الجزائر وموريتانيا التي شملت عدة مجالات من بينها الطاقة فالعقود التنقيب والاستكشاف النفطي هو من مسؤولية شركة السونطراك الجزائرية، وأما العلاقات الاقتصادية والتجارية بين

1- دالع وهيبة، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، 1999-2014**، أطروحة دكتوراه، ( جامعة الجزائر: كلية " العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، 2013- 2014)، ص. 301- 306.

الجزائر والنيجر على قطاع الطاقة فمجمع السونطراك حصلت على عقود تنقيب بمنطقة كافر شمال النيجيري إلى جانب اتفاقيات تعاون التقني والعلمي والتعليم العالي والتكوين المهني [1].

تدرك الجزائر تمام الإدراك بأن لا خيار بديل عن التنمية للخروج من دوامة الأزمات الأمنية الداخلية أو المنتشرة في الساحل، نظرا للعنف البنيوي والصراعات بين التشكيلات العرقية، وكذا ظواهر الجهل والتخلف والخوف مما جعل الجزائر تتحذ آليات تنموية كاستراتيجية لتحقيق الأمن والسلم من خلال مقاربة شاملة منها:

**1- تنمية الجنوب الجزائري والمناطق الحدودية:**

بما أن هشاشة الأوضاع التي يعيشها الطوارق في دول الجوار الناتج عن التهميش الممنهج من طرف الأنظمة السياسية الحاكمة وتنامي مشاكل الفقر والأزمات الغذائية، كل هذا دفع بالجزائر لتفعيل آليات تنموية بكل أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، ففي البداية كانت وقائية تبنتها الجزائر لتوفير البديل الاقتصادي للطوارق المتواجدين على أراضيها عبر جمعهم في القرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم وإدماجهم في الحياة السياسية.

**2 – تقديم المساعدات:**

تماشيا ومع مشروع تنمية الساحل ومواجهة التهديدات الأمنية بمنطلق لين هنا اعتمدت الجزائر في إطار سلوكيتها تضامنية نحو دول الساحل آلية المساعدات التي شملت معظم دول الساحل فبلغت المساعدات الموجهة لمالي نحو 10 ملايين دولار لسنة 2011- 2012 في مقابل مخطط أمني وتنموي شامل في المناطق الشمال لتمويل مشروع البنى التحتية وقطاع الصحة، وكذا القيام بإلغاء الديون والتي حددت بـ 1.4 مليون دولار والمساعدات الغذائية وأخرى إنسانية طبية[2].

**3- إنشاء الهيئة الإنسانية في منطقة الساحل:**

صرح وزير الخارجية الجزائري أن التنمية هي محور أساسي وبارز في المقاربة الجزائرية ومنه دفعت الجزائر على ضرورة ومحاربة الجهل وذلك عبر فرضية أساسية أنه كلما ارتفعت نوعية التعليم ارتفعت مستوى التنمية الإنسانية وتم إنشاء هيئة إنسانية في منطقة الساحل بين منظمات الصليب الأحمر والهلال الجزائري والبوركينابي

1- دالع وهيبة، مرجع سابق، ص. 301- 310.

2- أسامة بوشماخ، مرجع سابق، ص. 10،11.

والليبي والمالي والنيجيري والتشادي 2012 بالجزائر والتي تتولى تطوير الديبلوماسية الإنسانية ومتابعة الوضع الإنساني في الساحل.

**4 – النيباد اطار وظيفي:**

لدعم منطقة الساحل للجزائر دور محوري في تفعيل مبادرة النيباد لتنمية إفريقيا عموما ودول الساحل خصوصا، ويظهر هذا في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا 2002،كما عملت على تقليص الفارق بين الدول المتقدمة وايجاد سبل لتقليص إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وكذا تكريس الحكم الراشد ومع التركيز على ضرورة وضع آليات للوقاية من النزاعات والحروب والإرهاب والجريمة المنظمة وفق تقوية دور المؤسسات الإقليمية مع تشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي [1].

**5– الملتقيات والندوات:**

ساهمت الجزائر في تكريس الخطاب التنموي لحل المشاكل الأمنية، وهذا ما كان جليا في العديد من اللقاءات والندوات مثل ندوة الدول الصحراوية أين حاولت الجزائر تدعيم علاقاتها مع جيرانها الجنوبيين كمالي النيجر وموريتانيا في كافة المجالات، وتم عقد الملتقى الدولي حول الشراكة التنمية والأمن بين دول الميدان والشركاء خارج الإقليم في سبتمبر 2011 بالجزائر العاصمة، والتي راهنت من خلالها الجزائر على برامج التنمية بالتخفيف من حدة الفقر والبطالة في المنطقة، إضافة إلى تقديم دعم والإسناد خاصة بعد الأزمة التي أطاحت بـ أمادوتومالي توري" مع تنمية المناطق الحدودية[2].

**تجمع دول الساحل والصحراء:**

تأسس تجمع دول الساحل والصحراء في 04 فيفري 1998 بطرابلس ليبيا على إثر مؤتمر القمة والذي شارك فيه رؤساء الدول كل من مالي، تشاد، النيجر، السودان ومندوب عن رئيس بوركينا فاسو بناء على مبادرة من الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، وسعى هذا التجمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

1- أسامة بوشماخ، مرجع سابق، ص. 11، 12.

2- تجمع دول الساحل والصحراء، مجلة إفريقيا قارتنا، ط 02، فيفري 2013.

– إقامة اتحاد اقتصادي شامل، وذلك وفق للاستراتيجية التي تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية لدول الأعضاء.

– إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة دول الأعضاء عن طريق اتخاذ الإجراءات الازمة لضمان تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال.

– تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار في دول الأعضاء يتمثل مجلس الرئاسة السلطة العليا للتجمع، والذي يتكون من قادة ورؤساء دول الأعضاء وهو ينعقد مرة في العام وبالتناوب في عواصم دول الأعضاء.

فخلال شهر فيفري 2013 عوقدت القمة الاستثنائية لتجمع دول الساحل والصحراء بالعاصمة التشادية أنجمينا التي شهدت هذه القمة إعادة صياغة أطر وهياكل هذا التجمع وعوقدت في ظل انتشار بؤر التوتر بمنطقة الساحل وبالخصوص الحرب الدائرة بمالي[1].

**– الآليات الاقتصادية:**

ويمكن إيجاز المقاربة الجزائرية في التعامل مع أزمة الطوارق فيما يلي:

– من ضمن الإجراءات الاقتصادية وفي إطار مبدأ التضامن استجابت الجزائر لنداء الطوارق الماليين والنيجيريين عن طريق تقديم مساعدة هامة لهم.

– توفير شروط ضرورية لعودتهم إلى بلدانهم في جو من الأمن والكرامة، حيث قامت ببناء مراكز عبور في كل من جانات عين قزام وتيزرواتين تيميمون وتوقرت على الشروط الضرورية للحياة ( غذاء تغطية صحية مدارس للأطفال) وذلك من أجل تجنب الاختلاط بين السكان اللاجئين والمهاجرين الغير شرعيين.

– تم تأكيد الدول المشاركة في ندوة الدول الساحلية الصحراوية في المجال الاقتصادي على ضرورة تدعيم التعاون جنوب جنوب.

1– تجمع دول الساحل والصحراء، مرجع سابق.

– استمرار التنسيق لمواجهة الجفاف ومكافحة غزو الجراد وأهم إعادة تنشيط المنطقة التي يجعلها نقطة تقاطع للمبادلات المختلفة[1].

– واصلت الجزائر بالرغم من كل الصعوبات والعراقيل التي واجهتها الاتفاقيات المبرمة بين أطراف الأزمة بتقديم مساعداتها الاقتصادية ففي شهر ماي 1994 قامت بوضع حوالي 12 ضابط تحت تصرف لجنة وقف إطلاق النار ولحد الساعة لايزالون يخدمون الأمن إلى جانب الماليين من الطرفين.

– تقديم 7 سيارات لكل الميادين مزودة بأجهزة اتصال وألف بدلة عسكرية كاملة و600 مئة حذاء عسكري كامل و50 خيمة سعة كل منها 14 شخص 13 سيارة لاندروفل شاحنة حاوية بسعة 30000 لتر و380 ألف من البنزين و250 ألف من الغاز المميع.

إلى جانب هذه المساعدات تم وضع مبلغ حوالي 2 مليون دولار تحت تصرف الحكومة المالية، والتي تستعملها من خلال تطبيق الاتفاق الوطني من شراء أجهزة مصنوعة في الجزائر.

أو اللجوء إلى الشركات الجزائرية وفي خضم اللقاءات الدورية بين ولايات أقصى الجنوب الجزائري ومحافظة المناطق الشمالية الثلاث تؤكد على أنها متعدة أن تدرس بكل صدى واسع كل إمكانية مساعدة أو تعاون لصالح مناطق الشمال المالي[2].

1- نبيل بوبية، مرجع سابق، ص. 106.

2- **المكان نفسه**، ص. 106.

**المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي**

**البعد التنموي الإنساني:**

**أ– النيباد:**

**التركيبة الأمنية الإقليمية :**

قامت بمبادرة نابعة في إدراك القادة الإفريقيين، كما استندت على التعاون والتي تأسست في منظمة الوحدة الإفريقية انعقدت 23 أكتوبر 2001 أبوجا، كما تعتبر هذه المبادرة محاولة لانطلاقة تنموية جديدة للخروج من دائرة التخلف والتهميش تتوفر على جميع الإمكانيات لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة أوضاعها كانت عجز وتعتبر للمشاريع التنموية إضافة إلى الأمراض والأوبئة وتهميش القارة في ظل العولمة.

وهنا برزت مبادرة التنمية للخروج من الوضع القائم، كما تعلم القادة الإفريقيون من تجاربها الخاصة أن السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية والسلمية هي شروط لازمة لتحقيق التنمية المستدامة وهم يتعهدون بالعمل فرادى وجماعات على تعزيز هذه المبادئ في بلدانهم ومناطقهم الفرعية وفي القارة ومبادرة السلم والأمن تتكون من ثلاث عناصر أساسية[1]:

- تعزيز الظروف الطويلة المدى المتوالية للتنمية والأمن.
- بناء قدرة المؤسسات الإفريقية للإنذار المبكر.

- إضفاء الصفة المؤسساتية على التزام القيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، كما يستند النيباد على استراتيجية تقوم على وضع الأحسن والآليات، لتحقيق التنمية المستدامة وفي نفس الوقت يقوم بتقوية التعاون الإقليمي ويحدد الميادين الحيوية والهامة لإخراج إفريقيا من التهميش.

كما يتوسع الدور الجزائري على كل من القضايا التي تمس بالإنسان على اعتباره وحدة التحليل الأساسية وهذا ما يمكن إدراكه من خلال التوجه الجزائري إلى تدعيم دورها ومسعاها التضامن مع دول الجوار بتقديم المساعدات وتوفير العناية الازمة للنازحين على أراضيها، حيث عملت على تعزيز الخدمات الصحية

1- ناصر بوعلام، **دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل(2006–2014)**، مذكرة ماجستير، ( جامعة تيزوزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016)، ص. 85، 86.

بالشريط الحدودي بهدف توفير الرعاية الطبية الازمة للنازحين، كما أولت مصالح الصحة العسكرية عناية بالغة لسكان مناطق الجنوب تنفيذا لتوجهات قيادة الجيش.

كما تم إرسال أطنان من المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء للدول المجاورة المتضررة للمساهمة في التخفيف من المعاناة التي يتكبدها السكان في تلك المناطق، فالجزائر في ظل انهيار الدولة الليبية والمالية قامت بالعديد من العمليات الإنسانية التي تدخل ضمن المسعى التضامني مع دول الجوار هذه خاصة في ظل هذه الأوضاع الأمنية التي تشهدها المنطقة[1].

ففي مارس 2012 فقط بلغت المساعدات الإنسانية 160 طن من المواد الغذائية والطبية، وكذا الأغطية والتي تم توزيعها على كل من مالي، موريتانيا، بوركينا فاسو والنيجر، إضافة إلى العمل على تقديم ديون للدول نفسها لمساعدتها لقيامها بعملية التنمية وحتى في أغلب الأحيان اللجوء إلى مسح ديون هذه الدول وهو ما فعلته مرات عديدة من دول الميدان أو مع دول الساحل عموما، ولهذا فإن المقاربة الجزائرية للأمن والتنمية في دول الميدان تمحورت حول:

– التنمية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توفير الأمن والاستقرار وإعداد استراتيجية شاملة لهذا الغرض وهو ما ينطبق على منطقة الساحل التي يسودها عدم الاستقرار وتنامي العنف إعداد دول الميدان استراتيجية شاملة لاستئصال الإرهاب الذي يرتبط بشكل وثيق بالجريمة المنظمة.

الحل لن يكون إلا بمقاربة شاملة تشمل كل دول الجوار دون إغفال مساعدة الشركاء خارج الإقليم لكن دون تدخل ميداني ومن ضمن الآليات التي اتبعتها المقاربة الجزائرية من أجل الإقرار بالأمن والتنمية في دول الميدان يمكن تلخيصها فيما يلي: التعاون السياسي والديبلوماسي، وهذا بتطوير التعاون والتشاور وعقد لقاءات على المستوى الوزاري وإقامة دورات دراسية وتنسيقية، مع رسم السياسة الواجب اتباعها ما بين شركاء دول الميدان أو مع شركاء الأجانب على المستوى الإقليمي والدولي، وتحديد إطار السياسة الخارجية لدول الميدان في إطار مكافحة التهديدات جنبا إلى جنب مع تجسيد لمسار التنمية.

العمل الميداني يتطلب أعمالا عسكرية مشتركة وهو ما ترجم بإنشاء هيئة الأركان المشتركة لدول الميدان التي تتولى المهام العملياتية في المنطقة والتي تتنفذها جيوش الدول المعنية المتواجدة بالمنطقة وتعمل بالتنسيق التام

1– ناصر بوعلام، مرجع سابق، ص. 86، 87.

لتحقيق نتائج ميدانية ملموسة عن تجسيد هذه الرؤى تكون دول الساحل قد نجحت في استراتيجيتها التي بنيت على مبدأ الترابط بين الأمن والتنمية، والتي تهدف بالمقام الأول إلى تنمية المنطقة بعيدا عن التدخل الأجنبي وبالتالي رفع المستوى المعيشي لسكان المنطقة، مما يعطي دافعا اقتصاديا واجتماعيا يساهم في تنمية منطقة الساحل[1].

تمثلت المبادرة الجزائرية في تحديد مشروع والذي لا يقل أهمية بين الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا والمتمثل بإعداد خارطة شاملة للمساحات الصحراوية والقيام بمتابعة القطيع سيما الجمال حدود البلدان الأربعة، إضافة إلى مشروع تعاون آخر على مستوى الجماعات المحلية بين النيجر ومالي وبوركينافاسو، وتعتبر الجزائر من الدول الرائدة في مجال ترقية حقوق المرأة وحمايتها على المستوى الإفريقي[2].

لطالما كانت الجزائر وفية لتقاليدها اتجاه البلدان الشقيقة والمجاورة، حيث قامت بمنح مساعدة إنسانية بحوالي 30 طن والتي تحتوي على مواد غذائية وكذا صيدلانية لفائدة سكان أغادير وينامي بالنيجر[3].

**مساعدات إنسانية جزائرية للاجئين الماليين:**

تم توصيل شحنة من المساعدات الإنسانية والأدوية من طرف الجزائر والتي وجهت لمخيمات اللاجئين الماليين المتواجدين بمقاطعة باسيكنو، وذلك في إطار عملية تضامنية إنسانية وشملت هذه المساعدات كمية من الأدوية والمستلزمات الطبية، إضافة إلى المواد الغذائية حيث تنظم القافلة التضامنية الإنسانية وحدة الاتصال والتنسيق لدول الساحل أكثر من 20 قافلة إنسانية ما بين فترة 2012و2018 لصالح لاجئين من دول مالي ونيجريا المقيمين بمخيمات تتواجد بموريتانيا وبوركينا فاسو، وكذا التشاد والنيجر.

وتهدف هذه القافلة الإنسانية والتي يشارك فيها الهلال الأحمر الجزائري إلى تعزيز العمل التضامني والمبادرات الحسنة التي قامت بها وحدة الاتصال وتنسيق المؤسسة سنة 2010 بالجزائر، بإضافة إلى تفعيل جهود المجتمع المدني لدول الساحل من خلال رصد إمكانيات ووسائل دول المنطقة[4].

1- ناصر بوعلام، مرجع سابق، ص. 89.

2- سليم حمداني، **حدود استعمال القوة الناعمة الجزائرية في العلاقات مع الدول الإفريقية** في: fdsp.univ-9uelma. Dz/sites/ default/files/1-8 pdf(15.05.2018)

3- http://www .mae. gov. Dz/news- ahticle/ 3258. Aspx( 12.05.2018) .

4- http:// www. Elkhabah. Com/ press/ ahticle/ 137085 :(12.05.2018)

يطرح النيباد برنامج العمل وذلك لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا في القرن 21 حيث يهدف إلى المدى البعيد لتحقيق الأهداف الآتية:

– القضاء على الفقر ووضع الدول الإفريقية على طريق النمو المطرد والتنمية المستدامة، وكذا وضع نهاية لتهميش إفريقيا في عملية العولمة.

– تعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة وهناك أهداف محددة بإطار زمني منها ما يلي:

– تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل7 سنويا مدة 15 سنة قادمة.

– ضمان تحقيق القارة الأهداف التنمية العالمية المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة التي تتعلق بتخفيف الفقر التعليم والصحة والبيئة وغيرها ومن ذلك[1]:

– خفض نسبة السكان الذين يعشون في حالة فقر مدقع إلى النصف.

– إلحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بالتعليم الابتدائي مع حلول عام2015.

– تحقيق تقدم ملموس صوب المساواة بين الجنسين.

– تقليل معدلات الوفيات بين الأطفال وذلك إلى ثلثي النسبة خلال الفترتين1990-2015 وللنيباد أولويات من ضمنها تحقيق الشروط اللازمة للتنمية المستدامة وهي السلام والأمن إضافة إلى إصلاح السياسات وزيادة الاستثمار في كل من القطاعات التالية الزراعة ،التنمية البشرية وبالخصوص الصحة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا، وتنمية المهارات وبناء وتحسين البنى التحتية خصوصا تقنية المعلومات والاتصالات وتنويع قطاعات الإنتاج والصادرات مثل التصليح الزراعي والسياحة تعبئة الموارد وذلك بزيادة الادخار والاستثمار المحليين وتحسين ادارة الدخل ورفع حصة التجارة العالمية، بإضافة إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفق رأس المال وذلك بتخفيض الدين وزيادة مساعدات التنمية الدولية[2]

1– الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد)في: https:/ www. Ta3lime. Com/ showthnead. Php ?t=13054 :(11.05.2018)

2– **المكان نفسه.**

**المبادرات الاجتماعية والثقافية:**

تراهن الجزائر على حل مشكلات الساحل الإفريقي، وذلك بالقضاء على التهميش والإقصاء التي تعاني منه شعوب المنطقة من بينها حل مشكلة الطوارق لتصبح مسألة اقتسام الثروة والسلطة على أساس من العدالة والمواطنة.

ففي الجانب الإنساني عملت الجزائر من التخفيف من شدة معاناة سكان المنطقة بالخصوص عند انفجار النزاعات، مثل ما حدث على شمال مالي وخلفت هذه النزاعات عن ما يقارب 30000 لاجئ فأكد المسؤولين أن من واجبها الإنساني استقبال هؤلاء اللاجئين إلى غاية تحسن الأوضاع مما يتطلب التكفل بهم من الناحية المادية والمعنوية مثل تنصيب الخيم توفير المأكل والمشرب، و تسعى الجزائر إلى بناء أمن فكري في منطقة الساحل الإفريقي والهدف هو تأمين العقل البشري ضد مختلف أنواع الانحراف والتطرف، وذلك باستخدام وسائل التنشئة الاجتماعية والدينية مثل المدارس المساجد الزوايا[1].

1- دالع وهيبة مرجع سابق، ص. 311.

إن قيام الجزائر للدور المنوط به في منطقة الساحل له من الأعباء المالية والبشرية، المادية الازمة لتغطية تكلفة مراقبة الحدود الجنوبية وما يثير التساؤل هو: إلى متى ستلعب الجزائر دور الدولة الضامنة للأمن والاستقرار في المنطقة؟ في ظل تقصير وعجز الدول المتاخمة وخاصة التكلفة التي تتكبدها فيما تتعلق بمسح ديون الدول الساحلية المساعدات الإنسانية إضافة إلى حجم النفقات العسكرية.

فالجزائر تسعى إلى اكتساب مكانة في المنطقة وذلك في ظل التنافس الدولي عليه إضافة كون هذه المنطقة هي المصدر الأول للتهديدات بالنسبة للجزائر فمنه هذه الأخيرة اتخذت مجموعة من الأليات من أجل حماية مصالحها في المنطقة سواء كانت هذه الأليات سياسية أمنية، اقتصادية، اجتماعية حيث يظل الأمن المطلب الرئيسي والمهم في اعتبارات المصلحة الجزائرية في عمقها الاستراتيجي الساحلي.

# خاتمـــة

لقد حاولت هذه الدراسة أن تقدم صورة واضحة عن الدور الذي لعبته الجزائر لتحقيق الأمن في منطقة الساحل يمكن إدراجها في النقاط التالية:

سعت الديبلوماسية الجزائرية جاهدة من أجل الوصول إلى حلول سلمية للنزاعات التي تدور من حولها وذلك بواسطة قيادة المفاوضات المتعددة الأطراف، وكذا لعب دور الوسيط بين أطراف النزاع مما جعل منها شريك لا يمكن الاستغناء عنه في المفاوضات الدولية، نظرا لتفوقها أكثر من مرة في الوصول لتسويات سلمية لمختلف النزاعات ،فهي متمسكة بذلك بمجموعة مبادئ التي عملت على اقرارها والدفاع عنها فوصفت الاستراتيجيات الجزائرية في مواجهتها بالناجعة.

فاعتبرت الجزائر الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية والسبب وراء ذلك هو تمسكها بثوابتها في سياستها الخارجية، لتلعب الجزائر دور المنسق والفاعل الإقليمي المحوري لمنطقة الساحل والصحراء في مواجهة التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل بعدما حققته داخليا بتبني خيار المصالحة الوطنية من جهة ومن جهة أخرى قدرات الجيش الوطني الشعبي، حيث أظهروا قدرة كبيرة على مواجهة الجماعات الإرهابية.

إن الجزائر وفي لعبها للدور الإقليمي والتي تضمن من خلاله تحقيق الأمن والاستقرار وبالتالي مواجهة واحتواء التهديدات، فهي تدرك تمام الإدراك أن لعبها لدور الدولة المصدرة للاستقرار ماله من تكلفة ما يجبرها على تحمل الأعباء والخسائر في سبيل تحقيق جوار إقليمي آمن ومستقر، إلا أن الأمر يبدو صعب نوع ما في ظل تعدد الفواعل.

بالرغم من هذا تبقى الجزائر المعني رقم 1 بالتهديد نظرا لارتباطها الوثيق بأغلب دول الساحل الأمر الذي جعل منها تفرض إدراكها وإدارتها لتأكيد على منطقها في مواجهة التهديدات وامتلاكها مفاتيح حل لمعظم الأزمات الأمنية التي توجد في أغلب دول الساحل، فأغلب الفواعل الرئيسية شهدت وأقرت بالدور المحوري للجزائر وتمكنها من فهم وإدراك حقيقة الاستقرار و لا أمن الذي يميز منطقة الساحل.

فما يلاحظ على المقاربة الجزائرية أنها لم تستغل العنصر التارقي الجزائري من أجل تخفيف العنف في المنطقة.

تسعى الجزائر وبآليات مختلفة سواء سياسية أمنية اقتصادية اجتماعية لتفعيل آلية الأمن واستقرار في المنطقة ضمن خلال الأداء السياسي حاولت جاهدة إلى حل أزمات المنطقة بالطرق السلمية وعدم تدخل

أطراف أجنبية في ذلك، وبالنسبة إلى الجانب الأمني بادرت إلى إنشاء مختلف اتفاقيات مع دول المنطقة من أجل تحقيق الاستقرار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أنه في الجانب الاقتصادي هو تحسين من الأوضاع الاقتصادية وتطوير اقتصاديات تلك الدول وتضمن الجانب الاجتماعي النهوض بالتنمية في تلك الدول والنهوض بها اجتماعيا.

وصفوة القول يبدو وبوضوح أن الدور الخارجي للجزائر في منطقة الساحل الذي حاولنا من خلاله إبراز دور الجزائر في تحقيق الأمن يشيد بأن هناك سيناريوهات للمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي مازالت في حاجة ماسة إلى دراسة من قبل الباحثين ألا وهي:

السناريو الأول: حيث يفترض هذا السناريو استمرار الوضع القائم للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي.

السناريو الثاني: في هذا السناريو يفرض تزايد اهتمام الجزائر بالساحل الإفريقي وذلك على خلفية المنحنى التصاعدي للأزمات والتهديدات القادمة من المنطقة.

السناريو الثالث: وهو سناريو التهميش فهذا السناريو وارد أيضا نظرا لعدم اهتمام الجزائر بالمنطقة وكذلك عدم قدرتها على فرض أجندتها الدبلوماسية، وكذا وجود أطراف أخرى فرعية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين إلى جانب تهديد الجمعات الإرهابية المختلفة التي تزداد يوم بعد يوم.

# قائمة المصادر والمراجع

## الكتب:

1- إسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الإفريقية والعالم العربي، الجزائر :دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط،2017.

2- الزهرة يتغزة، "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والواقع " في عمار جفال و أ. د صالح سعود السياسة الإقليمية للجزائر، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، د .ط، 2014.

3- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

4- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات، الجزائر: د. ط 2004.

5- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014.

6- سفيان صخري، " السياسة الخارجية الجزائرية: من الديناميكية إلى التراجع" في عمار جفال واللويزة دريس ايت حمدوش، السياسة الخارجية الجزائرية في خمسين سنة حصيلة تحليلية نقدية، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، د. ط، 2014.

7- ذوقان عبيدات وآخران، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع د. ت.

## المجلات:

8- عادل زقاغ وسفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 23، مارس 2016.

9- خديجة بوريب، الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي الواقع والرهانات، مجلة العربية للعلوم السياسية.

10- تجمع دول الساحل والصحراء، مجلة إفريقيا قارتنا، ع 02، فيفري 2013.

**الملتقيات العلمية:**

11- أبصير أحمد طالب، " الاعتماد المتبادل واستراتيجية بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي"، ملتقى دولي الجزائر ومشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي الرهانات والتحديات، جامعة سكيكدة 2014.

12- أميرة محمد عبد الحليم، "الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل"، ملتقى دولي الجزائر مشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي ، التحديات والرهانات، جامعة سكيكدة، 2014.

13- أسامة بوشماخ، " المقاربة الأمنية الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي 2005- 2015" جامعة جيهان، أفريل 2017.

14- محمد زيتوني،" المقاربة الجزائرية لمعالجة التحديات الأمنية في منطقة الساحل"، الملتقى الدولي التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار، جامعة سكيكدة،2013.

15- مسيح الدين تسعديت، "المقاربة الجزائرية لبناء السلام في الساحل الإفريقي، الرهانات والتحديات" ملتقى دولي الجزائر ومشاريع بناء السلام الاقليمي في منطقة الساحل الإفريقي- الرهانات والتحديات، جامعة سكيكدة 2014.

16- مراد فول، "الانفلات الأمني في دول الساحل، المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن"، ملتقى دولي الجزائر و مشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي ،جامعة سكيكدة ،2014.

17- عبد السلام دخيل، الأبعاد السياسية للمقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية، ملتقى دولي الجزائر ومشاريع بناء السلام الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي- التحديات والرهانات-،جامعة سكيكدة،2014.

18- شمسة بوشنافة، استراتيجية الاتحاد الإفريقي من أجل الساحل: الفرص والقيود، ملتقى دولي حول الجزائر ومشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي- الرهانات والتحديات-،جامعة سكيكدة 2014.

19- خالدية بن بعلاش ،" مقاربة السلم التنمية المستدامة في منطقة الساحل الأفريقي"، ملتقي دولي الجزائر ومشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي الرهانات والتحديات، جامعة ،سكيكدة،2014.

**الرسائل الجامعية:**

20- أحمد دلاوي ، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر، مذكرة الماستر، جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،1015- 2016.

21- أمينة بوبصلة"، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة مذكرة الماجستير ،كلية العلوم السياسية والاعلام،2011- 2012.

22- أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 مذكرة الماجستير ، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

23- بوديسة أحمد، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي 2011- 2015 مذكرة الماستر، جامعة بومرداس: كلية الحقوق، 2015- 2014.

24- دالع وهيبة، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، 1999- 2014، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر: كلية " العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، 2013- 2014.

25- دالع وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير،2007-2008.

26- دليلة غدير، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)، مذكرة ماستر جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014- 2015.

27- هاجر أوناف، الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات مع دول الساحل الإفريقي، مذكرة الماستر، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015- 2016.

28- حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة الماجستير، جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014- 2015.

29- يوسف زعيتري، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول العربية 2011- 2016، مذكرة الماستر جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

30- يوسف نوي، الدور الإقليمي للجزائر في مكافحة الإرهاب، مذكرة الماستر، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014- 2015.

31- مهدي مريم، الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2013.

32- محمد زيتوني، الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية: دراسة حالتي تونس ومصر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017- 2018.

33- ناصر بوعلام، دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل(2006- 2014) مذكرة ماجستير، جامعة تيزوزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

34- نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، مذكرة ماجستير جامعة الدول العربية: قسم البحوث والدراسات السياسية، 2009.

35- سليم بوسكين، التحولات البيئية الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010- 2014 مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014- 2015.

36- سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة الماجستير جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012- 2013.

37- سمير قط، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، 2016- 2017.

38- سفيان منصوري، آفاق استراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة دكتوراه ، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

39- العايب سليم، الديبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة الماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2010، 2011.

40- قاروج فؤاد، تقييم السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا 1999- 2014، مذكرة الماستر، جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، 2016، ص. 144.

41- خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة الماجستير جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2010-2011.

42- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2008- 2010.

**المواقع الإلكترونية:**

43- أوشن نصر الدين، مدى تأثر حقل الدراسات الأمنية بالتنظير في حقل العلاقات الدولية، 2012 2013،في .nassro ouchene- academia.edu(10-04-2018)

44- دحموح طاهر، الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي

في: http://jilhc.com/% d 8% a7% d9% 84% d8 a3% d9% 85% d9% 86% d8%

a7% d9% 84% d9% 88% d86 87% d9% 86% d9% 8a-% d8% a7% d9% 84% d8% ac% d8% b2% d8% b2% d8% a7% (12.05.2018)

45- دلال حليس، توجه السياسة الخارجية الجزائرية"، في

.http://www.acadenja/226890066(2018.03.29)

46- مصطفى بخوش،" منطقة الساحل الإفريقي الواقع والتحديات"، في

https://platfonm.almanha.cim/files/2/44405 (03.04.2018)

47- سليم حمداني، حدود استعمال القوة الناعمة الجزائرية في العلاقات مع الدول الإفريقية في:-fdsp.univ 9uelma. Dz/sites/ default/files/1-8 pdf(15.05.2018)

48- سمير قلاع ضروس،" التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي" في

http://www.qinaatafnican.com/ homn/now/ التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي قراءة مقارنة بين التصور الأمريكي والفرنسي(04.02.2018).sthash.l3dokk2d.dpbs

49- العربي بومدين، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية في /2 /http ;// platform. Almanhal. Com/ files

989030(30.04.2018).

50- الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد) في: https:// www. Ta3lime. Com/ showthnead. Php ?t=13054 :(11.05.2018)

51- http://www. .mae. gov. Dz/news- ahticle/ 3258. Aspx(12.05.2018)

52- http:// www. Elkhabah. Com/ press/ ahticle/ 137085 :(12.05.2018)